

الإستثمار في الأزمة: مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين

فرانسين ميناشي وزينا زخريا
جامعة ماساتشوستس — بوسطن

نيسان ٢٠١٧

عرفان وتقدير

تلقت هذه الدراسة دعماً مالياً بحثياً من منظمة «الدولية للتربية» بموجب برنامج المنح البحثية حول «الإستجابة العالمية للخصصة المتزايدة للتعليم». نحن ممتنتان لكل من أنجيلو غافرييلاتوس ونيكولا واتشتير ومار كانديلا لدعمهم لنا خلال عملية اجراء البحث. نحن ممتنتان لهدى خوري التي قدمت لنا ملاحظات على المسودة. ونوجه تقديراً خاصاً لشيتال غودا على المساعدة البحثية. وأخيراً، نود أن نشكر المشاركين في المقابلات، الذين أعطونا من وقتهم وتقاسموا معنا الوثائق والأفكار.

المحتويات

لائحة الرسوم البيانية

الملخص التنفيذي

1. المقدمة

2. تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا

3. تصور المشاركة التعليمية للقطاع الخاص في سياقات النزاع والهشاشة

4. أسئلة البحث وتصميمه

5. النتائج الوصفية

6. تحليل

6.1 انتشار واسع، إما تنسيق غير فاعل

6.2 هيمنة التدخلات التكنولوجية في التعليم

6.3 دعم التعليم الخاص غير النظامي

6.4 ممثلو القطاع الخاص بصفتهم صانعي سياسات وممولين للتعليم العالمي

6.5 الدوافع: منطلقات انسانية

6.6 الدوافع: منطلقات نفعية

7. نقاش

8. خلاصة

مراجع ملحق: وصف أنواع المشاركة

لائحة الرسوم البيانية

- | | |
|----|-----------------------------------|
| 10 | الرسم البياني ١: مشاركة غير الدول |
| 11 | الرسم البياني ٢: مكان العمليات |
| 12 | الرسم البياني ٣: أنواع المشاركة |

الملخص التنفيذي

من أصل ٥٧ مليون طفل لا يحصلون على التعليم عبر العالم، يعيش أكثر من ثلثهم في أوضاع من النزاع والهشاشة. ساهمت الأزمة المتصاعدة في سوريا جوهرياً في وضع هذه النسبة السكانية خارج المدرسة، بوجود أكثر من نصف الأطفال والمراهقين السوريين اللاجئين البالغ عددهم ١,٤ مليون خارج المدرسة.

مع أن التعليم في حالات الطوارئ ازداد كأولوية سياسة في مهمات المنظمات الدولية، انخفضت الحصة الإجمالية لمساعدات التنمية عبر البحار بصورة حادة في السنوات الأخيرة، مع الإنخفاض المطرد للتمويل في الدول المتأثرة بالنزاع. وفي هذا السياق، صار انخراط القطاع الخاص في التعليم جذاباً أكثر فأكثر لشريحة متنامية من المجتمع الدولي. استجاب ممثلو القطاع الخاص بدورهم، عبر تشجيع مبادرات جديدة، والتزامات تمويل، وترتيبات شراكة لدفع قضية تعليم الأطفال اللاجئين. إن التزامات كهذه تدل على الدور المتنامي للكيانات الخاصة كمولين ومقدمين تعليميين في سياقات الأزمة.

تستكشف هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين النزاع ومشاركة القطاع الخاص من خلال دراسة حالة تعليم أطفال السوريين. يقدر أن ٩٠٠ ألف طفل ومراهق سوري لاجئ غير مسجلين في المدارس، مع نسبة التحاق ٧٠ في المئة فقط في الأردن و ٤٠ في المئة في لبنان و ٣٩ في المئة في تركيا. على رغم أن مشاركة القطاع الخاص في هذا السياق تتوسع بوضوح، فإن الطبيعة الدقيقة لهذه المشاركة ومستواها غير معروفة. يسعى هذا البحث الى فهم أفضل للكيانات الخاصة المشاركة في القطاع، والنشاطات التي تقوم الشركات والمؤسسات الخاصة من خلالها بدعم التعليم، والمبررات والبواعث التي تدفعهم الى المشاركة. عند هذا الحد، تسترشد هذه الدراسة بالأسئلة البحثية الآتية: (١) ما هي الشركات والمؤسسات الخاصة التي

تشارك حالياً في تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن؟
(٢) ما هي طبيعة هذه المشاركة؟ (٣) ما هي المبررات خلف مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين؟
إن مشاركة القطاع الخاص في التعليم موضوع مثير للجدل في الدوائر الإنسانية والتنموية والأكاديمية الدولية. ترتبط المناقشات بأسئلة عن الوصول والتنوعية والحقوق التعليمية، وكذلك عن واجب الدولة في توفير التعليم. هذه القضايا بارزة خصوصاً في سياقات النزاع والهشاشة حيث تحتد التحديات التي تواجه إدارة التعليم الرسمي وتوفيره. تعترف هذه الدراسة باحتمال وجود مجموعة من التصورات لمشاركة القطاع الخاص في التعليم.

جمعت بياناتنا بين أيار ٢٠١٦ وشباط ٢٠١٧. وانتجنا أولاً «مسحاً» لمشاركة القطاع غير التابع للدول في تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا. ثم أجرينا مقابلات للمعلومات الرئيسية مع ٢٨ ممثلاً على الصعيد الدولي والقطري من القطاع الخاص ومن الشركاء مع القطاع الخاص، وبينهم المستجيبون من الشركات والمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والجهات المانحة على مستوى ثنائي. وهكذا، يمكننا الحصول على النتائج من مجموعة من مصادر البيانات، بما في ذلك البحث المنهجي على الإنترنت لتحديد اللاعبين غير التابعين للدول المشاركين في القطاع، وتحليلات الوثائق وصفحات الويب ووسائل التواصل الاجتماعية من الشركات والمؤسسات، والمقابلات للمعلومات الرئيسية.

تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى ارتفاع حديث في مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين، إذ تشارك شركات أعمال ومؤسسات في مجموعة سياقات وتشارك بأشكال عديدة ومختلفة. ووجدنا أن من ١٤٤ منظمة من غير الدول تشارك في تعليم اللاجئين السوريين، هناك ٤٢ في المئة شركات ومؤسسات خاصة. ومن هذه، تتمركز ٧٦ في المئة منها

في النصف الشمالي للأرض، و ٦١ في المئة ليس التعليم من مهماتها الرئيسية. ويستضيف الأردن غالبية هؤلاء اللاعبين (٨٠ في المئة) يليه لبنان (٧٤ في المئة) وتركيا (٦٤ في المئة).

سلطنا الضوء على طرق عديدة عمل عليها القطاع الخاص لتحسين نوعية التعليم والوصول إلى اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا. الأنواع الثلاثة الأولى للمشاركة هي تمويل قطاع التعليم (٤٩ في المئة) وتطوير وتوزيع ابتكارات التعليم التكنولوجية (٤٩ في المئة) وتوفير التنمية المهنية للعاملين في قطاع التعليم (٣٣ في المئة). إن العديد من هذه المبادرات قائمة على الشراكة، وتنضم إلى مجموعة من الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

تعرض نتائجنا أيضاً لمجالات ذات اهتمام، بما في ذلك (١) التنسيق غير الفاعل بين شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وبين الدولة والقطاعات من غير الدولة، (٢) التدخلات غير المؤطرة مع التشديد المفرط على التكنولوجيا، (٣) احتمال صعود انشاء المدارس الخاصة على حساب توفير التعليم الرسمي، (٤) الأدوار الغامضة لممثلي الشركات في صنع السياسات الرسمية والتمويل العالمي، (٥) التوترات بين الغايات الإنسانية ودوافع تحقيق الربح للمشاركة في القطاع.

نعرض فهماً دقيقاً للأدوار المتعددة الوجه للاعبين القطاع الخاص ومشاركتهم في التعليم في سياقات الأزمة الإنسانية - وهذا مجال جرى تأطيره تاريخياً باعتباره من مسؤولية القطاع العام. وتشير النتائج التي توصلنا إليها أن شركات الأعمال والمؤسسات لها دور مهم محتمل في دعم تعليم اللاجئين السوريين. ونظراً إلى حجم الأزمة، فإن الاعتماد حصراً على اللاعبين التقليديين للقطاع العام يبقى محدوداً وغير واقعي. ومع ذلك، نثير أيضاً قضايا رئيسية مهمة وتتعلق بقيود على القدرة المفترضة للقطاع الخاص من أجل الفهم

والعمل ضمن السياقات الإنسانية التي تتطور بسرعة. وبالتحديد، يسلط بحثنا الضوء على التوترات الأخلاقية بين الدوافع الإنسانية وتلك المتعلقة بالربح من الشركات التي تستثمر في هذه الأزمة. من خلال عرض هواجس محددة، يشجع بحثنا مجتمع التعليم العالمي على أن يسأل عن كيفية تسخير الخبرات والأموال من القطاع الخاص بطريقة منسقة وأخلاقية تأخذ في الإعتبار مسؤولية الدولة في واجب تحمل العبء لتوفير التعليم النوعي. هذا الجهد يجب أن يكون منسقاً ومؤطراً ومنصفاً، ويستند الى التزام حقوق التعليم للاجئين.

الإستثمار في الأزمة:
مشاركة القطاع الخاص في تعليم
اللاجئين السوريين

جامعة ستانفورد في كانون الثاني ٢٠١٦ القطاع الخاص إلى معالجة أزمة اللاجئين السوريين عبر التعليم. وشاركت مجموعة من الشركات والجمعيات الخيرية في المبادرات المذكورة، مثل «غولدمان ساكس»، و«هيوليت باكارد»، و«غوغل»، و«لينكد إن»، و«مايكروسوفت»، و«بيرسون أدوكايشن»، و«ديسكافيري ليرنينغ آلاينس»، ومؤسسة «آيكيا»، و«بريدج انترناشونال أكاديميز»، و«راند». ومنذ ذلك الحين، أطلقت التزامات تمويل عديدة جديدة من القطاع الخاص وترتيبات شراكة لتعزيز قضية تعليم الأطفال السوريين. تدل هذه الالتزامات على تنامي دور الكيانات الخاصة كمولين وكمقدمين للخدمات التعليمية في سياقات الأزمة.

تستكشف هذه الدراسة العلاقة المتبادلة المعقدة بين النزاع ومشاركة القطاع الخاص من خلال دراسة حالة تعليم أطفال السوريين. على رغم أن مشاركة القطاع الخاص في هذا السياق تتوسع بوضوح، فإن الطبيعة الدقيقة لهذه المشاركة ومستواها غير معروفة. يسعى هذا البحث إلى فهم أفضل للكيانات الخاصة المشاركة في القطاع، والنشاطات التي تقوم الشركات والمؤسسات الخاصة من خلالها بدعم التعليم، والمبررات والبواعث التي تدفعهم إلى المشاركة. وحصلنا على النتائج من مجموعة من مصادر البيانات، بما في ذلك البحث المنهجي على الإنترنت لمعرفة الجهات الفاعلة من غير الدول المشاركة في القطاع، وتحليلات الوثائق وصفحات الويب ووسائل التواصل الاجتماعية من شركات الأعمال والمؤسسات، والمقابلات للمعلومات الرئيسية مع القطاع الخاص وأولئك الذين يتشاركون مع القطاع الخاص، وبينهم الشركات والمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة على مستوى ثنائي.

أظهرت نتائجنا ارتفاعاً حديث العهد في مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين، حيث تشارك شركات

من أصل ٥٧ مليون طفل لا يحصلون على التعليم عبر العالم، يعيش أكثر من ثلثهم في أوضاع من النزاع والهشاشة. ساهمت الأزمة المتصاعدة في سوريا جوهرياً في وضع هذه النسبة السكانية خارج المدرسة، بوجود أكثر من نصف الأطفال والمراهقين السوريين اللاجئين البالغ عددهم ١,٤ مليون خارج المدرسة. يتحرك المجتمع التنموي الدولي للإستجابة لهذا الأمر وغيره من الأزمات الإنسانية، حيث صار التعليم في حالات الطوارئ كأولوية سياسة في مهمات المنظمات الدولية. على أي حال، انخفضت الحصة الإجمالية للمساعدات التنموية عبر البحار بصورة حادة في السنوات الأخيرة، مع الإنخفاض المطرد للتمويل في الدول المتأثرة بالنزاع. في إطار هذا السياق، صار انخراط القطاع الخاص في التعليم جذاباً أكثر فأكثر لشريحة متنامية من المجتمع الدولي. استجاب ممثلو القطاع الخاص بدورهم.

على سبيل المثال، في كانون الثاني ٢٠١٦، خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تعهد أعضاء تحالف الأعمال الدولي من أجل التعليم «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» دفع ٧٥ مليون دولار أميركي لدعم تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا. وعقدت قمة في البيت الأبيض حول اللاجئين في أيلول ٢٠١٦، حيث قدم الرئيس باراك أوباما تحدياً لـ«القطاع الخاص في الولايات المتحدة بغية البناء على خبرته الفريدة وموارده وروح المبادرة لديه من أجل مساعدة اللاجئين على استعادة السيطرة على حياتهم والاندماج مع مجتمعاتهم المحلية الجديدة». وكان التعليم هو الأول بين ثلاثة «مجالات تأثير» استشهد بها أوباما، مفضلاً غايته بمعالجة ذلك من خلال استجابة القطاع الخاص. وكذلك دعت القمة الإنسانية العالمية في أيار ٢٠١٦ ومنتدى وزارة الخارجية الأميركية في

الأعمال والمؤسسات في مجموعة من السياقات وتشارك في أشكال مختلفة عديدة. وسلطنا الضوء على طرق عديدة عمل عليها القطاع الخاص لتحسين نوعية التعليم والوصول الى اللاجئين في لبنان والأردن وتركيا. تعرض نتائجنا أيضاً لمجالات ذات اهتمام، بما في ذلك التنسيق غير الفاعل بين شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وبين الدولة والقطاعات من غير الدولة، والتدخلات غير المؤطرة مع التشديد المفرط على التكنولوجيا، واحتمال صعود انشاء المدارس الخاصة على حساب توفير التعليم الرسمي، والأدوار الغامضة لممثلي الشركات في صنع السياسات الرسمية والتمويل العالمي، والتوترات بين الغايات الإنسانية ودوافع تحقيق الربح للمشاركة في القطاع.

٢ - تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا

الإحصاءات عن الوصول الى التعليم بالنسبة الى اللاجئين السوريين مذهلة. قبل الحرب، كان ٩٤ في المئة من الأطفال السوريين ملتحقين بالتعليم الابتدائي والمتوسط. لكن الآن، تصل معدلات التحاق الأطفال من اللاجئين السوريين الى ٧٠ في المئة فقط في الأردن، و٤٠ في المئة في لبنان، و٣٩ في المئة في تركيا. وتشير التقديرات الى أن ٩٠ ألف طفل ومراهق من اللاجئين السوريين غير مسجلين في المدارس.

تكابد دول الجوار لاستيعاب التلامذة السوريين في أنظمتها المدرسية. على سبيل المثال، سجلت المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين أكثر من مليون لاجيء سوري في لبنان، نصفهم أطفال بعمر المدرسة. أجرت الحكومة اللبنانية تغييرات في سياستها وأنشأت نظام مداورة لاستيعاب اللاجئين، لكن النظام المدرسي الرسمي صار متخماً. ونظراً الى

النظام التعليمي اللامركزي المخصص بدرجة عالية، والسياق السياسي الطائفي المفكك، فإن اللاجئين غير التابعين للدولة يلعبون دوراً مركزياً في توفير الخدمات التعليمية للاجئين وغيرهم من السكان المهمشين لبعض الوقت.

في الأردن، على رغم الإجراءات المهمة لمعالجة الأزمة، تكافح الحكومة لاستيعاب أكثر من ٦٦٠ ألفاً من اللاجئين السوريين، بينهم ٢٢٦ ألفاً بعمر المدرسة. ووفقاً لوصف أحد تقارير «اليونيسيف» فإن «الإفتقار الى الوصول، والبيئة العدائية، والقدرة المتدنية لبعض المدارس حالت أيضاً كما يشاع دون التحاق أطفال سوريين في المدارس النظامية الرسمية في الأردن. ويقال أيضاً أن المدارس الأردنية تفتقر الى الموارد للمساعدة الناجزة للاجئين. وتعمل بعض المدارس أصلاً بقدرتها الكاملة... ولا يمكنها أن تتحمل مالياً تنفيذ نظام الدوامين لزيادة قدرتها». على رغم أن الحكومة الأردنية جهدت لاستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ اللاجئين، مثلاً من خلال زيادة عدد المدارس العاملة بدوامين، عانت المدارس من الإكتظاظ، وازدادت التوترات داخل المجتمعات المحلية المضيفة.

واجهت تركيا أيضاً عقبات مهمة لمعالجة الأزمة، إذ أنفقت أكثر من ستة مليارات دولار لدعم ملايين اللاجئين الوافدين الى البلاد. بحلول آذار ٢٠١٦، كانت تركيا المستضيف الأكبر للسكان السوريين اللاجئين بعمر المدرسة، مليون و٣٥٣ ألف طفل - زهاء النصف من كل اللاجئين السوريين في البلاد. كان أكثر من ٥٠٠ ألف طفل بعمر المدرسة من دون وصول الى التعليم. بموازاة نظام الدوامين المدرسي، أنشأت تركيا مراكز تعليم مؤقتة للأطفال اللاجئين، لكن «غالبية هذه المدارس كيانات بدائية بين جدران شقق. ليست هناك مساحات ترفيهية، تفتقر الى الطاولات والكراسي والقرطاسية... بسبب الإفتقار الى التمويل، يواجه كثير منها الإقفال». جاءت إحدى وسائل توفير التعليم أيضاً على شكل مدارس يديرها سوريون

بتمويل خاص، مبدئياً من خلال ممولين من الخليج.

٣ - تصور المشاركة التعليمية للقطاع الخاص في سياقات النزاع والهشاشة

إن مشاركة القطاع الخاص في التعليم موضوع خلافي للغاية في الدوائر الأكاديمية والتنموية والإنسانية الدولية. ترتبط المناقشات بأسئلة عن الحقوق التعليمية، وكذلك عن واجب الدولة الواضح باعتبارها المتولية المبدئية لواجب توفير التعليم النوعي وضبط الأنظمة الوطنية. هذه القضايا بارزة خصوصاً في سياقات النزاع والهشاشة حيث تحتد التحديات التي تواجه إدارة التعليم الرسمي وتوفيره.

بالإشارة الى مواضيع الوصول والجودة، يصر أنصار مشاركة القطاع الخاص على أن المشاركة الخاصة في إدارة التعليم، وتمويله، وتوفيره تقدم آليات موثوقة وفعالة للتعليم الفاعل للأطفال والشباب في سياقات النزاع والهشاشة. عندما تفتقر الحكومة الى القدرة على توفير ما يكفي من أجل تعليم السكان، يمكن للقطاع الخاص أن يملأ الفجوة من خلال مجموعة متنوعة من المشاركات. يجادلون أن هذه المشاركة حرجة باعتبارها شكلاً من المساعدات الإنسانية في غياب قطاع عام مستقر وعامل.

رداً على هذه الجدالات، يدعي المعارضون في النقاش أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم هو مظهر نيو-ليبرالي متأصل في افتراض خاطئ باعتبار التعليم كسوق. يجادل النقاد أن مشاركة القطاع الخاص تضعف الأنظمة الرسمية للتعليم وتقوض عنصراً رئيسياً للتعليم باعتباره حقاً إنسانياً؛ مسؤولية الدولة في توفير التعليم. في بعض السياقات، أثرت تساؤلات عن دور الجهات الخاصة في تقويض شرعية الدولة، وكان لهذا أثر سلبي على بناء السلام وبناء الدولة.

في ضوء الأزمة المتواصلة للاجئين السوريين والتحديات التعليمية المذكورة أعلاه بالنسبة الى لبنان والأردن وتركيا، صار دور القطاع الخاص مهماً أكثر فأكثر. على أي حال، وبسبب الطبيعة الراهنة والمتطورة للأزمة، أجري القليل من البحث الدقيق لدرس ومسح أدوار الكيانات الخاصة في تعليم اللاجئين السوريين. نظراً الى التصريحات الأخيرة في المحافل والمناسبات الرفيعة المستوى، فإن العديد من الجهات الخاصة المعروفة والمؤثرة توخى بوضوح أدواراً رئيسية في تخفيف هذه الأزمة. يسعى هذا البحث الى فهم الطبيعة المحددة والمبررات وراء هذه المشاركة.

«القيمة المشتركة»، يلاحظون ميزة «إيجاد قيمة اقتصادية بطريقة تُوجد أيضاً قيمة للمجتمع من خلال معالجة حاجاته وتحدياته»، وحيث يمكن لمساهمات الشركات في القضايا الإجتماعية أن تكون «وسيلة جديدة لتحقيق النجاح الاقتصادي». يتوخى أنصار القيمة المشتركة أهدافاً إنسانية وقائمة على الربح، ليس فقط باعتبارها متوافقة، بل أيضاً مرغوبة لجميع المشاركين، بينما يرى المنتقدون توتراً إشكالياً بين هذه الدوافع المختلفة.

وإدراكاً لإمكانات وجود مجموعة من التصورات لمشاركة القطاع الخاص في التعليم، يسعى بحثنا الى توضيح هذه المناقشات من خلال دراسة متأنية لمشاركة القطاع الخاص في السياقات التأثرة بالنزاع والعمليات التي تدفع هذه المشاركة.

وعلاوة على ذلك، في أوضاع هشة، كثيراً ما تعتبر استجابة القطاع الخاص أنها ليست غير عادل فحسب، ولكن أيضاً استغلالية. ابتكرت الصحافية نعومي كلاين مصطلح «رأسمالية الكارثة» لوصف النظر الى الأحداث الكارثية باعتبارها مناسبة للقيام بإصلاحات نيو-ليبيرالية قائمة على اقتصاد السوق، أو كما تقول: «التعامل مع الكوارث باعتبارها فرصاً مثيرة للسوق». وفي التعليم، أفيد أن رأسمالية الكارثة ظهرت في مجموعة سياقات. في مرحلة ما بعد إعصار كاترينا في نيو أورلينز، عدل الإصلاحيون نظام التعليم الرسمي لتوسيع «التشارتر سكولز» (المدارس المستقلة الممولة من القطاع العام) التي يديرها القطاع الخاص، باعتبار أن الإعصار «رب ضارة نافعة» وفرصة لإصلاح نظام المدارس الرسمية الذي يكابد من خلال استراتيجيات السوق. في هايتي، بعد الزلزال الذي وقع عام ٢٠١٠، تلقى نظام التعليم المخصص للغاية دعماً من مصرف «انتر-أميركان ديفيلوبمنت بنك» الذي أقام شراكة مع وزارة التربية في هايتي لتقديم دعم جوهري للمدارس الخاصة الموجودة من أجل تعزيز القطاع الخاص. وفي ليبيريا، حيث السياق هش للغاية، والانهيار الاقتصادي ثابت، والنزاع، وأخيراً تفشي مرض «أيبولا»، فإن نظام المدارس الرسمية في طريقه الى الاستعانة بشركة تبتغي الربح من الخارج، هي «بريدج إنترناشونال أكاديميز»، وعدد من الجهات الخاصة الأخرى. في مثل هذه الحالات، تضرب الأزمة، وترى الجهات الفاعلة فرصة لوضع سياسات وبرامج، في حين تعالج الحاجات التعليمية، تشجع في الوقت ذاته مصالح القطاع الخاص. وترتكز هذه «الخصخصة عن طريق الكارثة» على «منطق اللارجعة» حيث تتخذ تدابير باعتبارها موقته، ولكن في الواقع تميل الى إعادة تحديد مساحات السياسة الطويلة الأجل.

ومع ذلك، يشكك مؤيدو مشاركة القطاع الخاص في التعليم بمفاهيم الاستغلال في سياقات الهشاشة. واستناداً الى مفهوم

٤ - أسئلة البحث وتصميمه

- ١ * ما هي الشركات والمؤسسات الخاصة التي تشارك حالياً في تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا؟
- ٢ * ما طبيعة هذه المشاركة؟
- ٣ * ما هي المبررات خلف مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين؟

يشمل القطاع الخاص عموماً كل الاطراف غير التابعين للدول، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية ومعاهد الأبحاث/الجامعات والمؤسسات والشركات. وعلى رغم أننا جمعنا البيانات الأولية عن كامل القطاع غير التابع للدولة، فإن تركيزنا في تحليل هذا البحث يستهدف تحديداً الشركات الخاصة والمؤسسات التجارية. ومن أجل تحديد نطاق دراستنا، ونظراً أيضاً الى التاريخ الحديث المختلف للغاية وأنواع مشاركة الشركات المختلفة للغاية، فإننا حين نشير في تحليلنا الى «الجهات الخاصة» أو «القطاع الخاص» فإنما نركز على نشاطات شركات الأعمال، وتحديداً على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمؤسسات التجارية التابعة لها. وكذلك إن تعبير الجمعيات الخيرية والمؤسسات التجارية عادة ما تكون الذراع غير الهادفة للربح لدى الشركة، وهي تعمل عادة بميزانية تشغيل مختلفة.

يرمي جمع البيانات لدينا أولاً الى إنتاج «مسح» لمشاركة القطاع غير التابع للدولة في تعليم اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا. واختيرت هذه البلدان الثلاثة لأنها مجاورة لسوريا، وبالتالي تستضيف عدداً كبيراً جداً من اللاجئين. وأجري بحث منهجي في الإنترنت في جهد لتحديد جميع اللاعبيين غير التابعين للدولة والذين يشاركون في القطاع، وإنشاء مجموعة بيانات شاملة. ونحن ندرك أن نتائج هذا البحث قد لا تكون مفصلة، أو أن بعض الجهات

الخاصة غيرت نشاطاتها، أو أن لاعبين جدداً ربما صاروا مشاركين بعدما بدء بحثنا. وساهمت مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية أيضاً في مجموعة البيانات الخاصة بالأسماء التنظيمية. وما أن جرى اعداد القائمة الشاملة للجهات غير التابعة للدولة، وضعنا رمزاً لمشاركة كل طرف على أساس أنواع المشاركة (انظر الملحق (أ) موقع المشاركة، موقع المقر الرئيسي، المهمة التنظيمية. وجرى تحديد هذا الترميز من تحليلات الوثائق وصفحات الويب ووسائل التواصل الاجتماعي من كل منظمة.

من أجل الحصول على فهم أشمل لأدوار القطاع الخاص وطبيعة مشاركته ودوافعه للمشاركة، فضلاً عن تحليلات الوثائق، أجرينا مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية مع الممثلين الدوليين والقُطريين المقيمين من القطاع الخاص والذين لديهم شراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك المستجيبين من الشركات والمؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والوكالات المانحة على مستوى ثنائي. شارك جميع الذين جرت مقابلتهم في بعض القدرات لتعليم اللاجئين السوريين. وفي الإجمال، أجرينا ٢٨ مقابلة معمقة استغرقت ساعة واحدة كمعدل وسطي. وأجريت المقابلات أساساً باللغة الإنكليزية، وبعض اللغة العربية، على أساس اللغة المفضلة لدى الضيف. وسجلت المقابلات وجرى تفريغها ووضعت لها رموز بحسب الموضوع. وعرضت النتائج الأولية لهذا البحث على ممارسين تربويين دوليين في مؤتمر «توفير التعليم للأطفال اللاجئين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط - المسار السريع لتكافؤ الفرص والاندماج»، في استوكهولم، السويد في تشرين الثاني ٢٠١٦. وأدخلت ردود الفعل من هذا العرض أيضاً ساهم في تحليلاتنا واستنتاجاتنا.

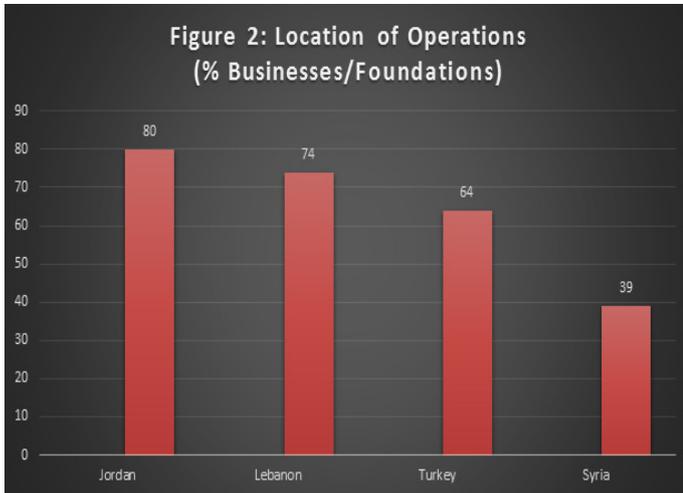
إن المحدودية الأساسية لبحثنا مرتبطة بالطبيعة المتغيرة للأزمة والمشاركة التعليمية فيها، مما يمكن يجعل بعض

بياناتنا قديمة على رغم جمعها حديثاً. وكذلك، إن مشاركة الجهات الخاصة حديثة للغاية، وكذلك هي النشاطات التي وجدنا أنها غالباً ما لا تكون برامج راسخة، إذ أن العديد من المبادرات في مراحلها الجنينية أو التخطيطية ليس إلا. وأخيراً، كان تركيزنا مقتصرًا على أنواع المشاركة وفهم الدوافع والمبررات خلف مشاركة القطاع الخاص، وليس على الآثار الحاسمة للمشاريع المتميزة المدعومة من القطاع الخاص. إن المرحلة المقبلة في بحثنا ستشمل على الأرجح جمع البيانات على المستوى القطري على مجموعة مختارة من المبادرات التعليمية الخاصة حيث يمكن أن نשמع أصوات المستفيدين من البرامج في تحليلنا (على سبيل المثال المعلمون والأسر والتلاميذ).

٥ - النتائج الوصفية

مع عدد أقل بعض الشيء في لبنان (٧٤ في المئة)، وحتى أقل في تركيا (٦٤ في المئة) (انظر الشكل ٢). لم يحقق بحثنا في لماذا اختارت الجهات الخاصة العمل في بلدان معينة، ولكن يفهم أن الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقبل الحكومات مشاركة القطاع الخاص، تاريخياً وفي اللحظة الراهنة، ربما كانت من الأسباب. ومن الجدير بالذكر أنه من البلدان الثلاثة في العينة الخاصة بنا، فإن البلد الذي لديه العدد الأقل من اللاجئين لديه أوسع استجابة من القطاع الخاص في التعليم، بينما البلد الذي لديه العدد الأكبر من اللاجئين لديه استجابة أقل من القطاع الخاص.

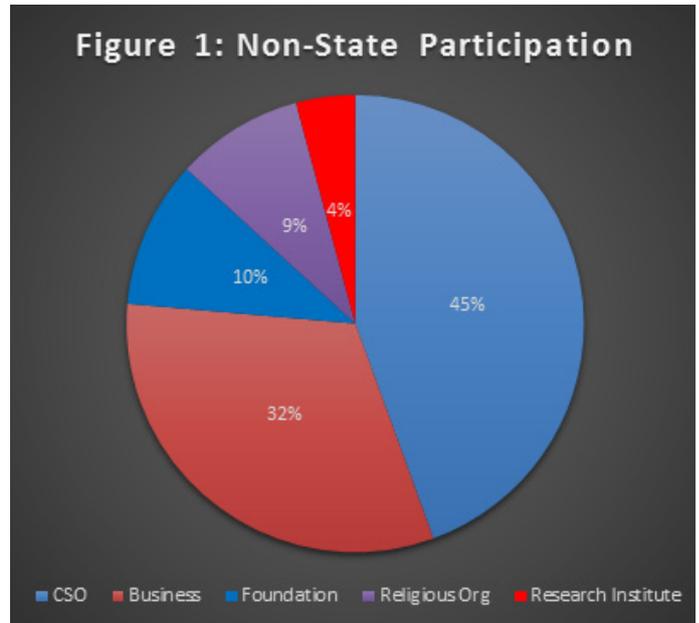
استناداً الى البيانات التي جمعت بين أيار وتشيرين الثاني ٢٠١٦، وجدنا إجمالاً ١٤٤ منظمة غير تابعة لدول وعاملة في مجال تعليم اللاجئين السوريين، بما في ذلك منظمات مجتمع المدني/غير حكومية، ومعاهد/جامعات بحثية، ومنظمات دينية، وشركات أعمال، ومؤسسات (انظر الشكل ١). وتشمل هذه ٤٦ شركة، مثل «أكسنشور» و«بريدج انترناشونال أكاديميز» و«غولدمان ساكس» و«هيوليت باكارد» و«آي بي أم» و«ماكيني أند كو» و«مايكروسوفت» و«بيرسون أدوكايشن». ويحسب على المؤسسات الخاصة أيضاً عدد كبير من الجهات الفاعلة، مع ١٥ جمعية خيرية عاملة في القطاع، مثل «بيل وميليندا غيتس فاوندايشن» و«آيكي فاوندايشن» و«أوبن سوسايتي فاوندايشن» و«فيتول فاوندايشن». تقع المقرات الرئيسية لـ ٧٦ في المئة من الشركات والمؤسسات في شمال الكرة الأرضية، و ٦١ في المئة من الشركات والمؤسسات لا تضع التعليم كجزء من مهماتها الأولية.



تشارك الجهات التابعة للشركات الخاصة في مجموعة من العمليات التعليمية، مع مشاركة العديد من المنظمات في أكثر من نوع واحد من النشاطات. إن أكثر الأنواع شيوعاً من المشاركة هي:

التمويل لقطاع التعليم (عموماً عن طريق المنظمات غير الحكومية أو وكالات الأمم المتحدة) (٤٩ في المئة)
تطوير وتوزيع ابتكارات التعليم التكنولوجية (٤٩ في المئة)
توفير التطوير المهني لأولئك الموجودين في قطاع التعليم (المعلمون، الإداريون، تنمية القدرات وزارات التربية) (٣٣ في المئة)

بناء المدارس، والبنية التحتية، ومدرسة «الخيام» (٣١ في المئة)



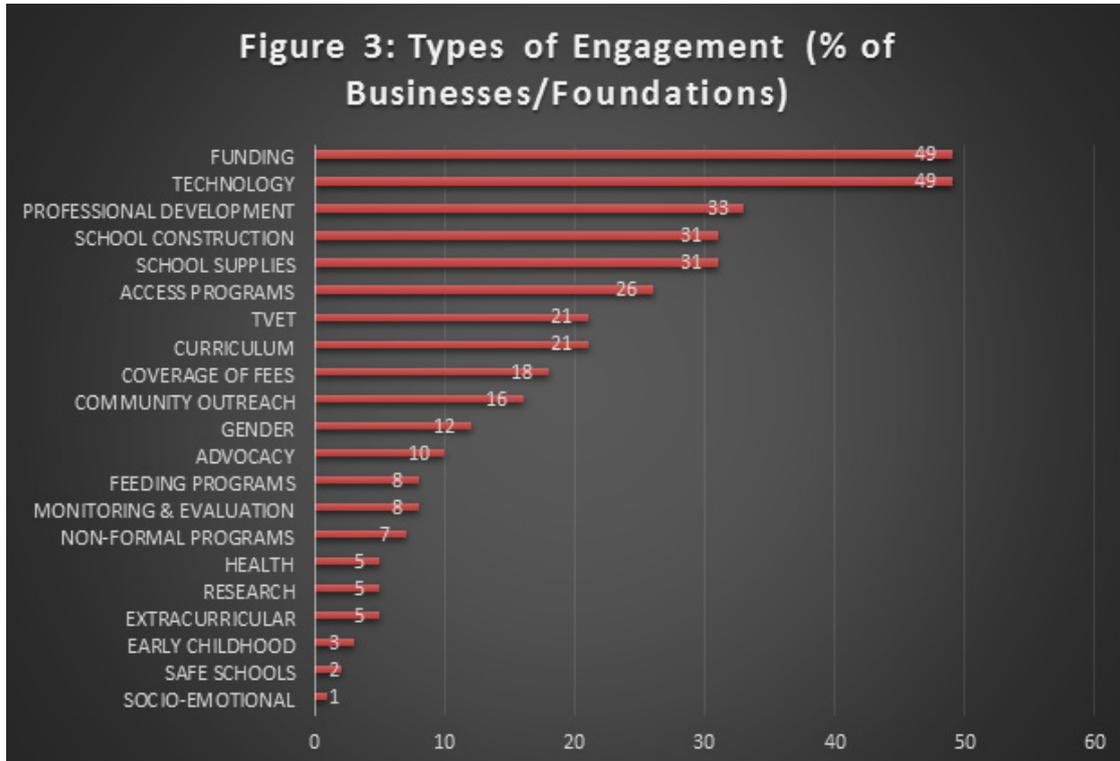
بينما تشارك العديد من الجهات الخاصة في بلدان عديدة، فإن معظم العينة الخاصة بنا (٨٠ في المئة) يعمل في الأردن،

توفير اللوازم المدرسية والمواد الصفية (الكتب والأثاث والقرطاسية وأقلام الرصاص) (٣١ في المئة)

تشمل المجالات الأخرى من المشاركة: المناصرة، الخدمات الصحية، البرامج الغذائية، برامج المساواة الجندرية، النشاطات اللا-منهجية، تطوير المناهج، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وغيره ذلك (انظر الشكل ٣). ويلخص وصف هذه المشاركات المختلفة في الملحق.

تقوم العديد من المبادرات على الشراكة، بضم مجموعة من شركات الأعمال والمؤسسات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. على سبيل المثال، أطلقت «بيرسون أدوكايشن» و«سايف ذا تشيلدرن» في المملكة المتحدة بصورة معاً شراكة «كل طفل يتعلم»، التي تهدف الى «لتحديد وتطوير حلول لايصال التعليم في حالات الطوارئ»، بالاعتماد على خبرات وكفاءات المنظمين». في الأردن، تعمل «مايكروسوفت» مع المجلس النروجي للاجئين

لدعم التعليم المهني. وأقامت «آيكي فاوندايشن» شراكة مع «وور تشايلد» لدعم برنامج تعليم الكتروني للرياضيات ومحو الأمية. وضمت «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن»، وهي منظمة تجمع على أساس الشراكة، العديد من الشركات باعتبارها شريكة وتعمل على حشد وتنسيق الاستثمارات وصنع السياسات ومناصرة تعليم اللاجئين السوريين، مقترحة الآتي: «إن الشراكات المؤثرة كثيراً بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف، حاسمة لجهود تطوير التعليم العالمي».



٦ - التحليل

٦.١ - انتشار واسع، إنما تنسيق غير فاعل

نمت مشاركة الجهات الخاصة في تعليم اللاجئين السوريين بسرعة، علماً أن معظم الجهات شاركت فقط بدءاً من عام ٢٠١٥. هناك مناسبات بارزة عقدت أخيراً، بما فيها المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون الثاني ٢٠١٦ وقمة اللاجئين التي عقدها أوباما في البيت الأبيض في أيلول ٢٠١٦ والقمة الإنسانية العالمية في أيار ٢٠١٦، تضمنت كلها «دعوات الى العمل» للقطاع الخاص، وكانت الإستجابة واضحة من مجتمع الأعمال: «من أمور مثل الشركات الاستشارية، الى الشركات الصغيرة المبتدئة، والكبيرة المتعددة الجنسية، بدأً أن الجميع مشاركون» (المقابلة الرقم ٦، أعمال تجارية، تموز ٢٠١٦). وأوضح ممثل من منظمة غير حكومية: «كل أسبوع، أتكلم إما مع دائرة الأعمال الخيرية لدينا أو مع الجهات المانحة، المانحون من القطاع الخاص الذين يهتمون في تمويل شيء في هذا المكان أو هذه المنطقة. وهذه يمكن أن تكون أي شيء من عائلات خاصة فحسب، أو هبات عائلية أو مؤسسات عائلية صغيرة وكذلك أيضاً من مؤسسات أكبر ... هناك بعض الهوس لنكون صادقين» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦).

وصف المشاركون هذا الانتشار الواسع للمشاركة الخاصة بأنها متصلة في عوامل عديدة. تعكس هذه الزيادة اعترافاً واسع النطاق بحجم الأزمة وخطورتها: «الإستجابة السورية الآن مرئية أكثر ولها أثر أقوى في أوروبا، بل هي قضية سياسية ساخنة. لذلك، أعتقد أن هناك اجماعاً عاماً في أذهان الناس على أنهم يريدون المساهمة» (مقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦). ومع ذلك، وقعت أزمات لاجئين على نطاق واسع في سياقات أخرى، غير أنها لم تستقطب تقريباً المستوى ذاته من دعم القطاع الخاص، ولا سيما بصورة ملحوظة في أفريقيا جنوب الصحراء. لذا، لا يمكن للنطاق

والحجم وحدهما أن يفسرا انتشار مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين. بمعنى ما، يمكن أن يكون الإنتباه لتعليم اللاجئين السوريين مختلف السياق، إذ أنه ينظر الى السكان اجمالاً على أنهم جيدي التعليم نسبياً، حيث أنه قبل الحرب التحق ٩٤ في المئة من الأطفال السوريين بمدارس ابتدائية ومتوسطة: «من وجهة نظر التعليم، لديك ديموغرافيا مختلفة تماماً. لديك أناس يأتون من نظام تعليمي قوي حقاً في سوريا مع معدلات التحاق مرتفعة، والآن لديك مجموعات تتحرك ولديك هذا الطلب المرتفع على التعليم، ولكن أيضاً التعليم النوعي القوي» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦). وبالتلميح الى التصورات المسبقة عن العرق والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، أوضح مستجوب آخر أيضاً أنه يمكن أن الجهات المانحة وتلك التابعة للشركات أن تتواصل بصورة أفضل مع السكان السوريين مقارنة بتلك من أفريقيا جنوب الصحراء: «الكثير من الناس في استجابة سوريا يتشابهون مع الكثير من الناس الذين يرغبون في التبرع. هذه ليست مثل أزمات أفريقيا، حيث الناس لا يمكنهم ربما أن يتواصلوا لأن الناس هناك لا يتشابهون معهم» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وبالنسبة الى آخرين، ينظر الى الأزمة السورية باعتبارها «القشة الأخيرة» بالنسبة للقلقين على التعليم في حالات الطوارئ، ولذلك كانت قادرة على «حشد ارادة سياسية رفيعة المستوى» (المقابلة الرقم ٢، جهة مانحة ثنائياً، تموز ٢٠١٦). وفي الوقت نفسه، إن أهمية أزمات التعليم الإنسانية صارت الآن قائمة بوضوح على المستوى العالمي من خلال المناصرة الرفيعة المستوى من منظمات مثل الشبكة المشتركة للتعليم في حالات الطوارئ «آيني»، مما يجعل مشاركة الجهات الخاصة أكثر جاذبية كضرورة إنسانية (المقابلة الرقم ٢٤، جهة مانحة ثنائياً، كانون الثاني ٢٠١٧).

ومع ذلك، يعتبر كثيرون أن معدل مشاركة القطاع الخاص إشكالي، مبدئياً بسبب محدودية التنسيق أو عدم كفايته بين الجهات الخاصة ذاتها، وبين الجهات الخاصة والوكالات

الحكومية. وصمت المساعدات الدولية تاريخياً بقضايا التنسيق، حيث كان المانحون التقليديون غير مطلعين على برامج بعضهم البعض وأولويات التمويل. وأدى ذلك «تشتيت المساعدات» على نطاق واسع حيث اتسمت بيئة التنمية المنتشرة بالإزدواجية والاختلالات، بما فيها المراكمة المفرطة للموارد في بعض المحاولات والبلدان، وبما لا يكفي آخرين، وعدم إيلاء اهتمام كاف لدور الحكومات الوطنية في تنسيق جهود كهذه، وخصوصاً على المدى الطويل. الإستجابة الخاصة لأزمة اللاجئين السوريين ليست استثناء. يمكن القول أن الارتفاع الكبير في المشاركة أدى الى منظمات مستقلة تعمل في المنطقة بالقليل من المعرفة عما تقوم به منظمات أخرى: «لدينا هذه الحالة التي لا سابق لها من العديد من البلدان، والعديد من الشركاء، التقليديين وغير التقليديين الذين يشاركون في استجابة معقدة ومديدة» (المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦). إن تكنولوجيا التعليم أحد من المجالات التي أدى فيها التنسيق المحدود الى الازدواجية، وهذا ما نفسره بتفصيل أدناه.

إن مسألة التنسيق معترف بها من منظمات عديدة، وعبر المستجيبون عن «الحاجة الى ما شخص ما لتقفي كل الجهات غير التابعة للدول من الذين شاركوا لأنني أعتقد أنه من المهم جداً، من أجل المضي قدماً، تحديد الثغرات» وتجنب الازدواجية (المقابلة الرقم ٦، أعمال تجارية، تموز ٢٠١٦). وفي الإستجابة للحاجة الى زيادة التنسيق، أجرت «آيني» مسحاً لمشاركة أوسع في القطاع عام ٢٠١٤. وكذلك شجعت منظمة «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» على التنسيق وهي في طور عملية إنشاء قاعدة بيانات من الشركات المشاركة في تعليم اللاجئين السوريين. ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض حالياً بدرجة غير كافية من التنسيق.

٦.٢ - هيمنة التدخلات التكنولوجية في التعليم

إن شكلاً سائداً لمشاركة القطاع الخاص هو من خلال تقديم التكنولوجيا ذات الصلة بالتعليم للأطفال والمراهقين السوريين اللاجئين. توصلنا في مسحنا الى تشكيلة واسعة من التكنولوجيات التي قدمت الى اللاجئين من جهات خاصة، ومنها: منصات تعليم إلكترونية رقمية ومقررات على الانترنت

على رغم أنه يمكن القول أن السرعة التي بادرت اليها الجهات الخاصة ونفذت المشاريع نتجت من الحالة الطارئة للأزمة، يشير هذا الاندفاع الى أن العديد من الجهات لم يكن لديه الوقت لإجراء تقييمات شاملة أو بحث في السياق من أجل فهم ماهية المطلوب أو ما يمكن أن يعمل بشكل أفضل. وبالفعل ولدت من المستوى غير الكافي من التنسيق بيئة غير منظمة: «ما أعرفه هو أنه في استجابة سوريا هناك الكثير من الناس الذين يفعلون أشياء كثيرة وغير منسقة. أحيانا أتساءل حقا عما إذا كان ذلك بسبب الإفتقار الى التنسيق، وعما إذا كانت هذه في الواقع خدمة سيئة لهذا القطاع. هل هناك طرق يمكننا أن ننسق من خلالها بصورة أكثر فعالية لنكون قادرين على تقديم خدمة لعدد أكبر من الأطفال؟» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير الحكومية، تموز ٢٠١٦).

هناك مساهم آخر في غياب الجهد المنسق وهو ما يسمى «أثر

وتوزيع ألواح إلكترونية تتضمن مناهج دراسية عبر الإنترنت وتطبيقات لها محتوى تعليمي وتدريب مهني في التكنولوجيا وتطوير أنظمة تشغيل جديدة وبرمجة للهواتف النقال ونقاط انترنت «واي فاي» للاستخدام في المدارس وتكنولوجيا ألعاب فيها محتوى تعليمي. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن زهاء نصف الجهات الخاصة المشاركة في تعليم اللاجئين السوريين تدعم بشكل ما التكنولوجيا التعليمية.

حدد مستجيبون عديدون «طفرة هائلة واندفاع في اتجاه المجتمعات التكنولوجية» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦). وطبقاً لوصف ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية: «هناك أمر واحد يبدو أن مرئياً إلى حد ما، أو أن الكثير من الناس يتحدثون عنه، عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا» (المقابلة الرقم ٤، منظمة غير الحكومية، حزيران ٢٠١٦). ولاحظ مستجيب آخر:

عندما يفكر الناس على طريقة «القطاع الخاص» وأنواع الاستفسارات التي نحصل عليها من مجموعات مختلفة تريد القيام بأعمال مختلفة والمساعدة في دعم اللاجئين السوريين، أود أن أقول إن ٩٠ في المئة منهم يدورون حول نوع من الابتكار التكنولوجي الذي يعتقدون أنه سيساعد الوضع. هذا مجرد واحد من الأمور الطبيعية التي يجذب الناس نحوه، سواء كان ذلك يتعلق بالتقييم التكنولوجي للمناهج بحيث يتمكن اللاجئون السوريون من تحصيله من أي مكان يوجدون فيه، إلى تصميم تطبيقات يمكنهم استخدامها (المقابلة الرقم ١، جهة مانحة ثنائياً، تموز ٢٠١٦). على سبيل المثال، جمع «منتدى الابتكار» الذي عقده وزارة الخارجية الأمريكية في جامعة ستانفورد شركات من سيليكون فالي من «مشاركة مجتمع التكنولوجيا في سيليكون فالي في إيجاد حلول لسد الفجوة التعليمية للأطفال اللاجئين السوريين»، بما في ذلك أسماء معروفة مثل «مايكروسوفت» و«أمازون» و«غوغل» و«لينكد إن» جنباً إلى جنب مع منظمات غير الحكومية وغير هادفة للربح. ووصف ممثل من وكالة للأمم المتحدة المنتدى بأنه «مثيرة للغاية. كانت لدينا حقاً مشاركة رفيعة المستوى مع

الحكومة الأمريكية بعقد ورشات عمل مع شركات تكنولوجيا وشركات ناشئة في سان فرانسيسكو... أعتقد أن هناك رغبة من المجتمع التكنولوجي في المساهمة بخبراتهم» (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦).

وينظر إلى التكنولوجيا باعتبارها شكلاً ملائماً من التدخل بسبب الحاجة إلى «حل يمكن أن يصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس بأدنى سعر ممكن، وبمشاركة أقل عدد ممكن من المعلمين. لأننا نرى أن هناك افتقاراً هائلاً إلى المعلمين» (المقابلة الرقم ١٥، مؤسسة، أيلول ٢٠١٦). كذلك، تسمح التكنولوجيا بتحصيل أكبر للمعرفة والمعلومات ويمكن أن تعطي اللاجئين «شعوراً بالتمكين وشعوراً بالإقتدار من خلال المعلومات والتعليم» (المقابلة الرقم ٢٠، منظمة غير حكومية، تشرين الثاني ٢٠١٦). تتسم التكنولوجيا من الشركات بأنها «شكل جديد من المساعدة» التي «يمكن أن تسمح للمعلمين بالوصول إلى جمهور أوسع من التلامذة اللاجئين في بلدان اللجوء الأولى حيث أرهقت قدرة التعليم». وكذلك شجعت المنظمات غير الحكومية «حلول التعليم المتنقل التي لا تتقيدها بحدود، وتتيح استمرارية التعلم من خلال التغلب على حواجز مثل محدودية مساحة الصف وارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين». ويجادل تقرير حديث لمنظمة «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكيشن» عنوانه استكشاف إمكانات التكنولوجيا لتوصيل التعليم والمهارات للشباب السوريين اللاجئين أن التكنولوجيا المتطورة «تعالج بفاعلية أكبر بعض التحديات المتصلة بالحصول على التعليم للشباب السوريين وفي المنطقة». وهذا يرجع صدى للأهداف الاستراتيجية العالمية المتعلقة بتعليم اللاجئين، بما فيها استراتيجية ٢٠١٢ - ٢٠١٦ للمفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين بخصوص التعليم، التي تنص على أن الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا وتوسيع فرص التعليم من خلال نشاطات مثل توفير تكنولوجيا الكمبيوتر، والتعلم المعترف به والمفتوح عن بعد، وتدريب المعلمين على الانترنت، والكتب الإلكترونية، واكتساب اللغة.

يكون لديك تقنيات متباينة للتعليم والتعلم وكذا... باستخدام لوح رقمي وواي فاي للقيام بالتعلم عن بعد. هذا لطيف. سيكون هناك حفنة من الناس الذين يمكنهم القيام بذلك» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، يقال إن التركيز على التكنولوجيا مزلل عندما ينظر الى حاجات التعليم الأخرى باعتبارها أكثر إلحاحاً. بصراحة: «إذا لم تكن لديك الموارد لبناء مراحيض أو لدفع أجور المعلمين، أعني... أن الاستثمار في التكنولوجيا لن يكون جيداً» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦).

ويعترف تقرير صدر حديثاً عن معهد سياسات الهجرة بطفرة التدخلات التكنولوجية لدعم السكان اللاجئين، واصفاً إياها بأنها «الإنسانية الرقمية». ويلحظ التقرير أن التكنولوجيا يمكن أن تدعم الجهود التعليمية، ولا سيما لجهة تعلم اللغة، ولكن أيضاً أن «العديد من الأدوات الجديدة أخفقت في الوفاء بوعودها، جزئياً بسبب الازدواجية الواسعة النطاق في القطاع، والفهم المحدود لحاجات اللاجئين، والقيود التمويلية والتنظيمية». ويشمل التقرير المشار اليه أعلاه لعام ٢٠١٦ حول امكانيات التكنولوجيا محاذير مشابهة، ويذكر الشركات بأنه ينبغي (١) «النظر الى التكنولوجيا باعتبارها أداة وليست حلاً» و (٢) «دعم مقاربات متنوعة لاستكمال ايصال التعليم التقليدي» و (٣) «زيادة التنسيق والرصد وتقييم البرامج».

إن دراستنا هي رجوع صدى لهذه النتائج. للتكنولوجيا قدرة على إحداث فارق، وبحثنا يدعم حاجة السكان السوريين الى الحصول على التكنولوجيا من أجل المشاركة في المجتمعات المحلية والإنضمام الى القوة العاملة. ومع ذلك، فإن الضغط غير المتناسب على التكنولوجيا يمكن أن يكون إشكالياً، وتحديداً عندما ينظر إليه باعتباره حلاً سحرياً لكسر الحواجز التي تحول دون التحاق اللاجئين بالمدارس. وعلاوة على ذلك، في سياق الجهد السيء التنسيق، هناك شركات عديدة تكرر ما جرى تقديمه أصلاً. على سبيل المثال، إن المسح والمقابلات التي أجريناها وصفت لنا تدخلات عدة باستخدام أجهزة محمولة

ومع ذلك، فإن هذا التشديد على التكنولوجيا يُنتقد من كثيرين إذ أنها غير مؤطرة من السياقات المحلية للاجئين. وتجادل جهة في المنظمات غير الحكومية أن «هناك انفصال بين ما هو مناسب تقنياً ولوجستياً وما يبدو جيداً من منظور العلامات التجارية والتسويق... أعتقد أن هناك الكثير من حسن النية، ولكن الإفتقار الى الوعي في شأن ماهية الجوانب العملية للتشغيل في هذه البيئات» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). لاحظ مدير تعليم لمنظمة غير حكومية محلية تشغل العديد من المدارس، «يمكنني الحصول على شركة أو أكثر تتصل بي كل أسبوع، قائلة: لدينا هذه الفكرة العظيمة، هذه التكنولوجيا العظيمة التي نريد أن نجربها في مدرستك. وأنا أرد: عظيم! ماذا تعرفون عن مناهجنا، عن تلاميذنا؟ يقولون: أخبرنا. لا يريدون حتى المجيء والرؤية بأنفسهم ما هو التدريس والتعلم هنا!» (المقابلة الرقم ٢٥، منظمة غير حكومية، كانون الثاني ٢٠١٧). وبالمثل، ذكر ممثل لوكالة في الأمم المتحدة: «إن الكثير من هذه الحلول يركز على الأجهزة من دون الإدراك حقاً لتنمية الشعوب بما هو ضروري لضمان الموافقة والاستدامة وبصورة أعم الفعالية» (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦). إن الاعتماد على الوصول الى الكومبيوتر والكهرباء، على سبيل المثال، ينظر اليه كعوائق تحول دون الاستخدام الفعال لتدخلات معينة: «كان العرض: هذه منصة تعلم عظيمة عبر الإنترنت! قلنا... ليست لدينا كهرباء في شمال سوريا!» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦).

وأعرب المشاركون أيضاً عن هواجس تربوية حيال التركيز على التكنولوجيا، وحيال افتراضات عن تعرض المعلمين والتلاميذ لأجهزة معينة: «بطريقة ما تراهم يحاولون تطبيق الحلول ذاتها لهذه السياقات المتنوعة للغاية بطرق غير ملائمة في بعض الأحيان» (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦). توصف التكنولوجيا بسذاجة بأنها حل سحري: «الحقيقة أنهم يدفون بأمر ما على أنه نوع من العلاج الشافي لتعليم اللاجئين السوريين، كتربوين، من دون الإعتراف بأنه ينبغي أن

يمكن أن تكون أسرع وتكلفتها أقل لكل تلميذ مقارنة بالحلول الحكومية».

على رغم أن غالبية الجهات التجارية التي قابلناها تعمل بالتعاون مع الحكومات ووزارات التربية، فإن غيرها أنشأت مدارس يديرها القطاع الخاص، أو ما يطلق عليه عادة بيئات التعليم «غير النظامي». وبصورة منفصلة عن نظام التعليم العام، تمول هذه المدارس عبر القطاع الخاص وتدار من جهات محلية. على سبيل المثال، خلال اجراء بحثنا، قيل أن شراكة بين شركة «ماكينزي أند كو» ومؤسسة «فيتول فاوندايشن» ومنظمة «بريدج إنترناشونال أكاديميز» تدعم مبادرة التعليم المدرسي غير النظامي، الذي تنفذه منظمة غير حكومية محلية وهي حالياً في أطوار التخطيط مع برامج تجريبية، من أجل «تطوير مشترك لنموذج تعليم رفيع المستوى بتكاليف منخفضة للاجئين السوريين على نطاق واسع».

ومع ذلك، فإن هذا النموذج غير التابع للدولة تعرض للإنتقاد أو نظر اليه بعين الريبة من العديد من الجهات العاملة في المنطقة. وفيما يمكن أن تزيد سبل الحصول على التعليم لسكان محددين، ينظر على نطاق واسع الى المدارس الخاصة المدعومة من شركات في أوضاع النزاع والهشاشة باعتبارها إشكالية، بسبب الإفتقار المساءلة (المقابلة الرقم ٢٤، مانح على مستوى ثنائي، كانون الثاني ٢٠١٧). بالإضافة الى ذلك، فإن توظيف معلمين غير نقابيين أو يفتقرون الى التدريب الجيد يسبب قلقاً. وبالتحديد، عبر مشاركون عديدون عن مخاوف حول مشاركة «بريدج إنترناشونال أكاديمي»، التي كان مطلوباً منها تقديم المحتوى التعليمي لأحد البرامج. من ناحية، يقال أن «بريدج» تسد فجوة في توفير «تدريس منهجي ومنظم ومنخفض التكاليف وتمتكن تكنولوجياً استناداً الى منهج جيد. هناك القليل من المنظمات التي فعلت ذلك بنجاح كبير وواسع على غرار بريدج» (المقابلة الرقم ١١، الأعمال التجارية، تموز ٢٠١٦). غير أن آخرين ينظرون بقلق كبير الى «بريدج» في ضوء دورها الماضي المتمثل في إنشاء سلاسل مدارس خاصة منخفضة التكاليف وتفرض رسوماً؛ «مع بريدج إنترناشونال... ما هو الأثر الفعلي لهذه النماذج من المدارس الخاصة التي تبتغي الربح؟

لتوزيعها على التلاميذ. هذه الانتقادات تضاعف المسائل المتعلقة بالطبيعة غير المؤطرة لبعض التكنولوجيات، والحاجة الى أولويات غير تكنولوجية أكثر إلحاحاً. وأخيراً، ينظر الى التركيز المفرط على التكنولوجيا باعتباره إشكالية تربوية. وكما شرح ممثل عن إحدى المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات تكنولوجية للاجئين، التكنولوجيا لا يمكن أبداً أن تحل محل المعلم: «التكنولوجيا جزء كبير من البرامج التي ننفذها، ولكنها في الواقع لن تحل محل التيسير والتواصل البشري» (المقابلة الرقم ٢٠، منظمة غير حكومية، تشرين الثاني ٢٠١٦).

٦.٣ - دعم التعليم الخاص غير النظامي

أشار بعض الجهات التجارية الى أن أحد الحلول لأزمة تعليم اللاجئين هو عن طريق اقامة تعليم مدرسي غير تابع للدولة، يمكن أن يتعامل مع التحديات التي يواجهها القطاع العام في استيعاب العدد المتزايد من السكان اللاجئين: «لديك وضع يمكن فيه للقطاع العام أن يستوعب جزء صغير فقط من هؤلاء الأطفال... نعم، يريد القطاع العام أن يكون مسيطراً، وهذا بالتأكيد سيكون موضع تقدير واحترام. ولكنها سيأخذ الأمر مجراه الطبيعي للتوسع. وفي هذا المجرى الطبيعي للتوسع، نحن بحاجة الى إعطاء الأطفال فرصة للسعي الى تعليم معترف به خارج القطاع العام» (المقابلة الرقم ١١، الأعمال التجارية، تموز ٢٠١٦). وكما تصف «راند» في تقرير عن تعليم اللاجئين السوريين، فإن «مدارس خاصة فتحت من القطاع الخاص» إحدى المقاربات للتعامل مع الأزمة. ويلحظ القطاع غير الهادف للربح أيضاً إمكان فرض رسم على التعليم المدرسي الخاص، كما عبر عن ذلك الرئيس التنفيذي لمنظمة «وور تشايلد» في المملكة المتحدة: «لا توجد أماكن كافية للأطفال اللاجئين للتسجيل في المدارس. وحدثنا أطفال في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن عن صفوف فيها ١٢٠ تلميذاً ومعلم واحد. هناك عائلات يمكن أن تندفع بما يكفي لايجاد دولار واحد من أجل إرسال أطفالهم الى المدرسة إذا كانت هناك مدرسة خاصة... هناك دليل على أن الحلول الخاصة

نحن لا نعرف ما إذا كانت لديهم حقاً مخرجات تعلم إيجابية للأطفال ويزيدون الوصول الى المدرسة للفئات الأكثر ضعفاً» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وعبر آخرون عن الحاجة الى «الحذر الشديد حول التعليم الخاص المنخفض التكاليف. كان هناك الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة حول بريدج في ليبيريا، وهذا معروف تماماً» (المقابلة الرقم ٦، الأعمال التجارية، تموز ٢٠١٦). وأثار مستجوب يمثل وكالة ثنائية تعمل في المنطقة هاجساً رئيسياً حول كيف تحاول الشركات تجاوز الحكومات، بجمع جهات ريفية غير تابعة للدولة لمناقشة مبادرات تعليم مدرسي خاص على نطاق واسع من دون دعوة ممثلين عن وزارة التربية (المقابلة الرقم ٢٤، مانح على مستوى ثنائي، كانون الثاني ٢٠١٧).

للتوضيح، خلال اجراء بحثنا، كانت المدارس الخاصة التي تفرض رسوماً للاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا منتشرة على نطاق صغير، بمبادرة وقيادة من جهات محلية، وانشئت غالباً قبل وقت طويل من الحرب في سوريا. من الشركات التي أجريت مقابلات مع ممثليها لدراستنا، وهي متمركزة مبدئياً في شمال الكرة الأرضية، لا تدعم أي منها حالياً التعليم الخاص الذي يفرض رسوماً في سياق اللاجئين السوريين. ولكن في ضوء المناصرة المذكورة أعلاه للتعليم المدرسي الخاص في وسائل الإعلام الرسمية، والدعم السابق للتعليم المدرسي الخاص المنخفض التكلفة في سياقات هشة أخرى من قبل جهات محددة تشارك في تعليم اللاجئين السوريين، من المهم أن ندرك أن السياق يمكن أن يكون أرضاً خصبة لتنمية طفيفة في التعليم المدرسي الخاص.

٦.٤ - ممثلو القطاع الخاص بصفتهم

صانعي سياسات وممولين للتعليم العالمي

اجتذب الاعتراف المتزايد بالحاجة الى التعليم في سياقات الأزمة الإنسانية وبالتحديد أزمة اللاجئين السوريين، الجهات التجارية للتدخل في ما هو أبعد من أشكال الدعم والبرامج للصفوف

على المستوى القطري، حيث يشارك مسؤولو الشركات في مبادرات صنع السياسات الريفية المستوى وتمويلها حول تعليم اللاجئين.

وكان ائتلاف «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن»، الذي يتصرف باعتباره منظمة مظلة توحد معاً وتقدم صوتاً للشركات المشاركة في التعليم العالمي، لاعب رئيسي في جمع أعضاء من القطاع الخاص حول مسألة التعليم في حالات الطوارئ. من خلال التنسيق والتواصل وعرض قيمة المبادرات التجارية في التعليم وتيسير البحث داخل التعليم العالمي، يسمح ائتلاف «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» لـ«الشركات بأن تصبح جزءاً من حركة عالمية للشركات الملتزمة بتغيير حياة الأطفال من خلال التعليم».

استضاف ائتلاف «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» سلسلة جلسات حول التعليم في سياقات النزاع، على سبيل المثال في دبي ثم في دافوس بالمنتدى الاقتصادي العالمي. وفي جلسة خاصة للقيمة الإنسانية العالمية في اسطنبول، استضاف ائتلاف «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» اجتماع فطور ضم رؤساء شركات جنباً الى جنب مع جهات سياسية ريفية المستوى لمناقشة مبادرات عالمية لدعم التعليم في سياقات الأزمة. ووفقاً لوصف أحد المستجيبين:

كان المستوى رفيعاً للغاية. لديك مسؤولي كل وكالات الأمم المتحدة. جاء بان كي - مون الى هذا الفطور وتحدث ... أجد أنه من المثير جداً الذهاب الى فطور ائتلاف «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» والقاعة مليئة بالناس المصطفين ليحاولوا أن يكونوا هناك... للاستماع الى هؤلاء (المسؤولين) الرفيعة المستوى من الأمم المتحدة وهكذا دواليك، ومن ثم الى الرؤساء التنفيذيين في تلك الشركات الكبرى يتحدثون عن التعليم في حالات الطوارئ. (المقابلة الرقم ٤، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦).

في العام الماضي، دار العديد من هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى حول موضوع إنشاء صندوق عالمي لدعم التعليم

في الأزمات الإنسانية، المعروف على نطاق واسع الآن باسم «صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار»، بوصفه «صندوقاً عالمياً جديداً لتحويل توصيل التعليم في حالات الطوارئ - صندوقاً يجمع الحكومات والجهات الإنسانية وجهود التنمية لتوصيل استجابة أكثر تعاونية وأسرع للحاجات التعليمية للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمة». جنباً الى جنب مع الحكومات ووكالات الغوث، يتلقى الصندوق دعماً معلناً من «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن»: «يشارك ائتلاف غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن بشكل كبير في تطوير هذه المنصة» (المقابلة الرقم ٣، منظمات غير الحكومية، تموز ٢٠١٦). المبادر الرئيسي والمناصر لصندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار هو غوردون براون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم. على رغم أن الصندوق مصمم للتعامل مع التعليم في سياقات الأزمة بصورة عامة، فإن سياق اللاجئين السوريين «أضفى إلحاحاً على الحاجة الى هذا الصندوق...» (المقابلة الرقم ٥، الأعمال التجارية، تموز ٢٠١٦).

«اليونيسيف»، التي قدمت تحليلاً أولياً قاد الى تشكيل صندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار»، هي الآن سكرتاريا الصندوق، وستدير العمليات والتوزيع المتصلة به. المستجيبون اقتفوا الصندوق الى جهود تعود الى تشكيل أهداف الألفية للتنمية عام ٢٠٠٠، عندما شدد مجتمع التعليم على أن هناك حاجة الى تمويل على سنوات في سياقات هشة وأن المساعدات التقليدية غير مرنة وغير مبتكرة بما فيه الكفاية لمعالجة الأزمات المفاجئة: «من المهم للغاية السعي الى اهتمام أكبر من تلك الدول ثم من القطاع الخاص من أجل التمكن من انشاء صندوق كهذا» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦).

في سياق تقلص المعونة الثنائية للتعليم، ينظر الى الجهات غير التابعة للدولة كجهات غير تقليدية للتمويل، وكمساهمين ضروريين للتعليم المدرسي في حالات الطوارئ. وأوضح غوردون براون في مقال رأي نشرته «الهافينغتون بوست»، أهمية القطاع الخاص في دعم صندوق عالمي للتعليم في

سياقات الأزمة الإنسانية: «داخل الخيمة الإنسانية، نحتاج الى جمعيات خيرية وسعاة خير وشركات ومؤسسات اجتماعية، فضلاً عن الحكومات والوكالات الدولية - وليس قطاعاً واحداً فقط يقرر وضع وتيرة التقدم. لا استبعادات دوغماتية تشطب التفكير الإبداعي». وحدد الرئيس التنفيذي لمنظمة «سايف ذا تشيلدرن» كيفن واتكينز أيضاً الإفتقار الى مشاركة القطاع الخاص كإشكالية في سياق الحاجات التعليمية للاجئين السوريين، منتقداً «الاعتماد المفرط على مجموعة صغيرة من المانحين والمشاركة الضعيفة من جانب القطاع الخاص» في لبنان تحديداً. وفقاً لمستجيب مانح: «كان هناك فقط نمو بسيطة مع الاستجابة للأزمة السورية والاعتراف المتزايد أنه مع كل حالات الطوارئ هذه، هناك ما لا يكفي من التمويل ولن يكون هناك قط إذا كنت تبحث فقط عن مانحين تقليديين» (المقابلة الرقم ١، مانح بصورة ثنائية، تموز ٢٠١٦).

يُتصور القطاع الخاص باعتباره مركزي لجهود صندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار»: «إذا نجحت، يمكن لآلية صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار القيام بتعليم الأطفال الذين يواجهون حالات الطوارئ ما قامت به الصناديق العالمية في الصحة - بالتحديد، تعبئة مشاركة القطاع الخاص وتيسير تدخلات لها تأثير كبير، وتستأهل مقابلها المالي من خلال تجميع الفعال للموارد». وشرح مستجيب: «معلن من البداية أن أحد أسباب إنشاء الصندوق هو توفير منصة لضخ التمويل الخاص، وهذا بالتالي عامل رئيسي ضمنى لتأسيس صندوق» (المقابلة الرقم ٢٨، وكالة للأمم المتحدة، شباط ٢٠١٧). وعلاوة على ذلك، فإن أولئك من القطاع غير الحكومي يرون مشاركة الجهات التجارية وسيلة غير مباشرة للحصول على مزيد من الإنتباه السياسي لقضية تعليم اللاجئين. في الإشارة الى الاجتماع الرفيع المستوى في القمة الإنسانية العالمية، أوضح ممثل لمنظمة غير حكومية: «أعتقد أن لهذا القطاع، من المهم للغاية، أنه على هذا المستوى السياسي، وهذا يشمل القطاع الخاص الى حد ما، أن الناس يقفون من أجل التعليم في حالات الطوارئ». اعتقد ان الأمر مرتبط أيضاً بلمماذا تأخذ المستويات السياسية إشعاراً بذلك. يتكاتفون الى حد ما، وأعتقد أننا بحاجة الى

يكون لدى القطاع الخاص لأمر مثل هذا، أليس كذلك؟... الميزان لن يميل قط ليكون هناك مال للمسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر مما لديها من أجل القيام بعملها. (المقابلة الرقم ١، مانح بصورة ثنائية، تموز ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، ما زالت هناك تساؤلات عما إذا كانت التزامات الموارد ستوجه الى المجالات الأكثر حاجة، وكيف ستشعر الجهات التجارية حول وضع الأموال في صندوق يوزعها ربما من دون التشاور معها مباشرة: «هل أن التزامات التمويل هذه، هو كتابة شيك على بياض، أو هو شيك مع أنواع مشروطة من الطلبات؟» (المقابلة الرقم ٤، منظمة غير حكومية، حزيران ٢٠١٦). وشرح مستجوب أن دور القطاع الخاص في مجلس إدارة «التعليم لا يمكنه الإنتظار» لا يزال غير واضح: «موجود في الوثائق أنه سيكون هناك تمثيل للقطاع الخاص أيضاً في مجلس ادارة صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار، وأنا أتساءل... ما هو نوع الدور الذي سيكون للقطاع الخاص؟» (المقابلة الرقم ٢٨، وكالة للأمم المتحدة، شباط ٢٠١٧). كذلك، ينظر الى صندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار» كعمل يتقدم والمستجيبون يعبرون عن قلق لأن الصندوق سيتحمل كميات كبيرة من النفقات وتشغيله مكلف مما دعا البعض الى التساؤل «ما هي النسبة المئوية من هذه الأموال ستجد طريقها فعلاً الى الأطفال» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وكما هو مبين أدناه، الجهات الخاصة التي تضطلع بأدوار السياسة العامة يمكن أن تتعرض للإنتقاد من وجهة نظر «الرأسمالية الخيرية» والتوترات بين المهمات التجارية والإنسانية.

٦.٥ - الدوافع: منطلقات إنسانية

لدى الجهات الخاصة مجموعة دوافع للمشاركة في تعليم اللاجئين السوريين، وكثير منها يعلن أنه ذات صلة بشؤون انسانية. ودفعت التغطية الإعلامية لحجم وضخامة الأزمة الجهات التجارية الى الجلوس وتسجيل الملاحظات: «إن

ذلك» (المقابلة الرقم ٤، منظمة غير حكومية، حزيران ٢٠١٦). لدى القطاع الخاص القدرة على حشد اهتمام السياسيين الذين يوظفون بدور أساسي في عملية صنع القرار حيال التعليم في حالات الطوارئ، وبالتالي فتح الباب لأصوات المنظمات غير الحكومية.

يسترد المشاركون من مجتمع الأعمال المشارك في «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن» والاجتماعات المصاحبة بالعديد من الأهداف. ويعتبر صندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار» من قبل كثيرين كوسيلة للجهات التجارية كي تشارك بطريقة ذات مغزى: «كثيرون من قادة الأعمال يقولون: إنها واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي نشهدها، ولم يقم أحد بأي شيء... حان الوقت حقاً لكي يتقدم قادة الأعمال بخطوة ويقولوا يمكننا تغيير هذا. علينا القيام بشيء ما. نحن بالتأكيد بحاجة الى هذا الصندوق» (المقابلة الرقم ٥، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦). إن مشاركة جهات الأعمال في إنشاء صندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار» - وهم أساساً أعضاء في «غلوبال بيزنس كواليشن فور أدوكايشن»، الذي نما ليشمل بعض الشركات المعروفة جيداً - جرى النظر إليها بطريقة خاصة، باعتبارها جهات مرموقة في السياسة العالمية، مما أدى الر ترغيب آخرين في المشاركة: «أتعرف، إنها الى حد ما مثل ناد» (المقابلة الرقم ١، مانح ثنائي، تموز ٢٠١٦).

ومع ذلك، فإن بعض المشاركين أبدى حذراً حول ما إذا كان القطاع الخاص قادر على التنسيق مع القطاعات التابعة للدولة والموافقة على التزام مساهمات ملموسة وكبيرة. على سبيل المثال، وصف أحد الممثلين لوكالة مانحة شعوره بأنه «متفائل بحذر» حيال مشاركة القطاع الخاص وصندوق «التعليم لا يمكنه الإنتظار» الوليد:

ان أملي الأكبر أنه مبكر، وأنه أمر سيتمسك به الناس، وأنهم سيتعرفون بأنفسهم على كيفية القيام بعمل أفضل والابتعاد عن الاجتماعات الباذخة في أوروبا وأماكن أخرى، وسيتعرفون على المزيد من الأمور يمكن الإعتماد عليها قليلاً. [لكن] أحياناً أشعر وكأن: هل نحن ساذجون حقاً؟ كم من المال يمكن أن

(المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦). كذلك، هناك من لديه صلات فردية مع الأزمة، من خلال العائلة أو الأبناء في المنطقة، وذلك يشعر بالحاجة الى المساهمة أساساً على المستوى الشخصي.

ولفت مستجيب الإنتباه الى الطبيعة المسيسة للأزمة، ولا سيما في أوروبا، موضحاً أن الشركات التي تدعم اللاجئين السوريين ربما تكون في الواقع تسيء لمصالحها التجارية، واستشعر «بصدق أكثر... أعتقد أن هذا مثقل للغاية، كطريقة لتكون قادرة على المساهمة في شيء ميسر الى حد كبير» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦).

٦.٦ - الدوافع: منطلقات نفعية

وجدنا أيضاً أن جهات خاصة معينة لديها دوافع ربحية المنحى للمشاركة في القطاع. على سبيل المثال، تعتبر النشاطات البارزة في الأزمة جيدة لصورة العلامة التجارية. ولاحظت ممثل لجهة تجارية أن «الشركات تريد ان تكون منسوبة الى قضايا جيدة، أو أنهم يرون نوعاً من التوافق الاستراتيجي بين ما تعنيه علاماتهم التجارية وماهية القضية» (المقابلة الرقم ٥، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦). وأوضح ممثل لمنظمة غير حكومية أنه في بعض الأحيان «أنها أمر ما يمكنهم التقاط صور تذكارية معه» (المقابلة الرقم ٤، منظمة غير حكومية، حزيران ٢٠١٦). والشركات «تتطلع لرفع علاماتها التجارية وانشاء أسواق» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦).

إن انشاء الأسواق للسلع التجارية هو تحديداً الدافع الأبرز في المنطقة، التي ينظر اليها على أنها سوق كبيرة ونامية للسلع: «في الشرق الأوسط هناك أنواع مختلفة كثيرة من الأسواق وهذا ما هو أيضاً في مصلحة اختصاص منظمة خاصة»

(المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وفقاً لمستجيبين: «هناك بالتأكيد مصلحة كبيرة لدى بعض الشركات لانشاء أسواق» (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦) أو لـ«خلق ولاء للعلامة التجارية» (المقابلة الرقم ٢٤،

مستوى النزوح كبير جداً. أعتقد أن له تأثيرات عميقة حقاً على الناس، إذ أنهم يريدون حقاً أن يفهموا بصورة أفضل ما يجري ولكن أيضاً أن يستثمروا الموارد ويقدموا الموارد من أجل المساعدة. وتحديداً، علماً أن التعليم يمكن أن يكون اليد المنقذة حقاً لحياة الكثير من الأطفال» (المقابلة الرقم ٣، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وقال مستجيبون لنا إن الصور في وسائل الإعلام عن حجم الأزمة أشعرت الكثيرين بأن المساهمة بموارد كان ببساطة أخلاقياً بحق: «لم يفعلوا ذلك لأي سبب آخر غير الذي يعتقدون أنه الأمر الصحيح الذي ينبغي عمله، وأن هناك ما يمكن القيام به للمساعدة» (المقابلة الرقم ٦، أعمال تجارية، تموز ٢٠١٦). وكما قال مستجيب: «أعتقد أن هناك ما يجذب بوضوح قلوب الرؤساء التنفيذيين للشركات» (المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦).

وعبر عن مشاعر مشابهة حيال استجابة القطاع الخاص مستجيبين من منظمات غير حكومية وشركات ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة: «أعتقد أن هناك فقط ادراك متزايد... أن هناك مسؤولية حول العالم لتكون قادراً على الاستجابة، ولذلك يبحث الناس عن طريقة ما يمكنهم من تقديم مساهمة» (المقابلة الرقم ١٩، وكالة للأمم المتحدة، تشرين الأول ٢٠١٦). «أعتقد أن هناك الكثير من حسن النية» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). الشركات تندفع بحقيقة أن «حجم حال الطوارئ والحاحها وطبيعتها المستدامة جعل منها التحدي الإنساني الأكبر للنزاع منذ الحرب العالمية الثانية» (المقابلة الرقم ١١، أعمال تجارية، تموز ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، استخدمت جهات خاصة عديدة خطاب «التعليم كحق» في تأطير عملها مع اللاجئين السوريين، مرددة مقارنة الجهات الإنسانية. على سبيل المثال، أفاد مستجيب من إحدى المؤسسات أنهم يستهدفون المساهمة في «بداية صحية في الحياة، والحصول على تعليم جيد، ودخل أسري للأطفال وأسرهم. التعليم أمر حاسم لكل طفل لكي قادراً على النمو... للمجتمعات لكي تكون قادرة على النمو ولكي تكون مسالمة» (المقابلة الرقم ١٥، مؤسسة، أيلول ٢٠١٦). و«نعتقد أن التعليم حق وأن دور القطاع الخاص دعم الحكومة في توصيل التعليم»

أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦).

على أي حال، عبر ممثلو وكالات لدى الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية عن التحفظ في شأن الشراكة مع الجهات الخاصة التي لديها دوافع ربح في أزمة اللاجئين السوريين:

انها بعض شركات التكنولوجيا الخاصة التي نتشارك معها وتعمل على نماذج نفعية، وهكذا كان هناك بعض الشكوك حول الشراكة والمشاركة. انهم يمثلون أنفسهم كشركاء [لوكالتنا]

بينما لا يزالون كيانات تبتغي الربح أو أنهم يبحثون عن هوامش خاصة لبعض المواد التي ينتجونها. هذا ما جعل الشراكة قليلاً مشحونة بعبارات ما يعنيه أن تكون شريكاً، ما يعنيه أن نعمل معاً وتكون الشراكة مطية لكسب الوصول أو الثقة أو الصديقة. هذا تحد كبير بالنسبة لنا. (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦).

ووصف مستجيب الشراكة مع القطاع الخاص بأنها «أرض خطيرة، لأن الشراكة من جهة أمر جيد... يجب فقط ألا ننسى أبداً ما هو عملهم التجاري. عملهم التجاري هو الاستمرار. أعمالهم التجارية لبيع منتجاتهم» (المقابلة الرقم ٢٨، وكالة للأمم المتحدة، شباط ٢٠١٧). وعبر آخر عن القلق من العمل مع شريك حيث «أن هذا هو بيت القصيد» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦). وكما هو مبين أدناه، تشير النتائج التي توصلنا إليها تساؤلات تتعلق بنزاعات محتملة بين الدوافع الإنسانية والربحية، وبمفهوم «القيم المشتركة»، وبالتوترات بين هذه الجدالات المتنافسة.

٧ - نقاش

وجد بحثنا العديد من الجهات التجارية، من خلال كل من الشركات والمؤسسات الخيرية، تقوم بعمل مهم في جهودها الرامية الى دعم تعليم اللاجئين السوريين. وتشمل الطرق التي سد للقطاع الخاص فجوات ملحوظة كانت حملات التوعية والدعم النفسي - الاجتماعي وبرامج الغذاء في المدارس وبرامج المساواة بين الجنسانية والتدريب المهني ومواد ولوازم الصفوف

مانح بصورة ثنائية، كانون الثاني ٢٠١٧). هذا جذاب بخاصة في الشرق الأوسط، وهي منطقة فيها عدد كبير من السكان الشباب. بالإضافة إلى انشاء سوق أو خلق ولاء لعلامة تجارية، يمكن اعتبار سياق الأزمة وضع ملائم لاختبار ابتكارات جديدة: «عندما يبتكرون أشياء جديدة، تكون أحياناً منطقة النزاع البيئة المناسبة لاختبار السلعة أو الخدمة» (المقابلة الرقم ٥، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦).

إن الشركات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية حول تعليم اللاجئين السوريين تصف كيف يشعر الموظفون إيجاباً في شأن العمل في شركة ببرامج يمكنهم المفخرة بها، وهذا ما يساهم في «مشاركة الموظف» (المقابلة الرقم ٥، أعمال التجارية، حزيران ٢٠١٦). وأوضح ممثل لجهة تجارية أن «من جهة تُنشئ شيئاً ما تأمل أن يكون له صلة بحياة الناس الذين تريد أن تؤثر فيهم أو تحسن وضعهم، وفي الوقت نفسه تُنشئ أيضاً بيئة داخل جماعة يتحمس فيها الناس... يرون أنفسهم في مكان العمل الذي يريدون فعلاً أن يكونوا جزءاً منه» (المقابلة الرقم ١١، أعمال تجارية، تموز ٢٠١٦). كذلك، تتأثر تلك الشركات التي لها فروع أو مراكز انتاج في الشرق الأوسط مباشرة بالأزمة. وبهذه الطريقة «تتعرف على أثر [الأزمة] على موظفيها» (المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦).

بالنسبة الى بعض الشركات، إن المشاركة في القضايا الاجتماعية يجب أن تركز على «فائدة تجارية» للمشاركة، حيث ينبغي للشركة أن تستفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فيما تتعامل أيضاً مع القضية: «بعضها لأنهم يهتمون ويعرفون ليس فقط أن هناك أثر اجتماعي لأنهم أدركوا الآثار المترتبة على كون الأطفال خارج المدرسة، ولكن للتأثير التجاري الإستثمار في ذلك يعد قراراً تجارياً جيداً» (المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، ٣٠ حزيران ٢٠١٦). ويوضح ممثل للأمم المتحدة: «يمكن أن تكون فرصة مربحة للأذكاء العاملين بناء علاقات مع الجانب الخيري لدفع هدفهم الخاص» (المقابلة الرقم ١٠، وكالة للأمم المتحدة، تموز ٢٠١٦). كما يوضح مستجيب، والقطاع الخاص «يقوده كسب المال. أعتقد أن علينا أن نقبل ذلك» (المقابلة الرقم ٥،

المدرسية، ومن خلال تدخلات تكنولوجية مبتكرة مثل المكتبات الرقمية ودعم المناهج الدراسية. وهناك شركات عديدة تدعم مالياً المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في تنفيذ هذه الجهود. ونظراً لانخفاض المساعدات للتعليم، فإن الحاجة الى مصادر تمويل غير تقليدية أمر حقيقي للغاية، لأن سياقات الأزمة الإنسانية محرومة تاريخياً من جهود الغوث المكثفة. والى ذلك، فإن الوجيهاء من بعض المديرين التنفيذيين الكبار ربما يسترعون انتباه الجهات السياسية في مجال التنمية، وبهذه الطريقة يمكن للقطاع الخاص أن يكون بمثابة جسر بين صانعي السياسات الرفيعة المستوى والمنظمات غير الحكومية الصغيرة، مما يفتح الباب على مستوى القاعدة الشعبية للإدلاء بدلوهم في تصميم سياسات التعليم العالمية.

وكذلك أثار النتائج العديد من مجالات القلق المترابطة. إن التنسيق غير الكافي بين الجهات الخاصة المشاركة في القطاع واضح ومتفق عليه من مشاركين عديدين وهو نقطة ضعف رئيسية في السعي الى دعم اللاجئين، مما يؤدي الى جهود مشوشة وازدواجية. وأدى التنسيق غير الكافي مع جهات في القطاع العام في بعض الحالات أيضاً الى مشاركة إشكالية، بوضع دور الحكومة المضيفة على الهامش في آليات التنسيق. إن الإفتقار الى التنسيق متجذر على الأرجح في العديد من العوامل. إن مزيجاً من الحماسة الإنسانية الدافع مع شكل الإلتحاق بالموضوع، لأنه اعتبر أنه في وقته وقادر إذاً على اعطاء رؤية واضحة وتحسين صورة العلامة التجارية، يمكن أن يكون أدى الى تسرع في المشاركة دون درس متأن للتنسيق مع الآخرين، وكذلك للسياق. هناك تسليط أضواء على هذا الموضوع في المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ - لبنان، التي تضع اطار العمل لتنسيق يشمل أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية والخاصة والعامّة المختلفة، بما في ذلك نقابات ومنظمات المعلمين، من أجل ضمان الوصول والإستمرارية للتعليم النوعي المؤطر على المدى الطويل، عوض الجهود المششقة القصيرة الأجل. جرى وضع مجموعة مماثلة من المعايير للأردن. وضمن هذه الوثائق الاستشارية، للدولة دور مهم تقوم به، ليس في آليات التنسيق فحسب، بل أيضاً

في وضع السياسات وأطر العمل القانونية لمشاركة الجهات الخاصة في التعليم.

لأن الشركات دخلت في بعض الحالات هذا المجال بأهداف تحقيق الربح على المدى الطويل، قدمت شكل تدخل غالباً ما ينحاز مباشرة الى أهداف شركاتهم - يجب أن تكون هناك «فائدة تجارية» من أجل المشاركة. في مثل هذه الحالات، تكون الشركات محدودة في ما تروج، على سبيل المثال قد يرجىء البعض تقديم التدخلات التكنولوجية التي يمكن أن تزيد التعرف على علامته التجارية ويساعد على توسيع السوق لمنتجاته، ولكن في الوقت ذاته يمكنهم تأطيره بحاجات اللاجئين. يؤدي التركيز المفرط على التكنولوجيا الى ازدواجية ويحتمل إن يكون إشكالياً من وجهة نظر تربوية. أعرب مستجوبون عن قلق من أن التكنولوجيا، باعتبارها ترياقاً، لا يمكنها أن تحل محل الدور المكمل للمعلم في تعليم التلاميذ والدعم النفسي - الاجتماعي. تتكرر وجهة النظر هذه في إطار عمل الهدف الرابع للتنمية المستدامة، حيث يجري تقديم المعلمين كأساسيين لتحقيق التعليم النوعي للجميع. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون المعلمون المحليون ونقابات المعلمين أكثر فهماً للمواضيع المؤطرة للتنفيذ على مستوى الصف. وكما لاحظ مستجوبون، تثير التدخلات التكنولوجية غير المؤطرة العينة تساؤلات حول نوعية التعليم وصلته، وبخاصة للتلاميذ الذين لديهم حاجات تعلم متنوعة.

إن التصريحات العلنية التي أدلت بها جهات محددة لتعداد الفوائد المحتملة للتعليم المدرسي الخاص في السياقات المتأثرة بالنزاع تسبب قلقاً، نظراً الى أن هناك رأياً مقبولاً أن مدارس القطاع العام في المنطقة غير قادرة على استيعاب العدد المتنامي للسكان اللاجئين. يمكن للدعم المقدم الى المدارس خارج القطاع العام أن يكون له عواقب أكبر على مقاربة المساواة والجودة والقائمة على الحقوق، والتي تعتبر الحكومة المحتمل الرئيسي لواجب التعليم.

هناك مسؤولية رئيسية أخرى للحكومات أنها تاريخياً تصمم السياسة العامة للتعليم وتموله. ومع ذلك، في سياق التعليم

في حالات الطوارئ، جرى تقبل أعضاء من القطاع الخاص، كصانعي سياسات أساسية وكذلك كعمولين، بصورة أكثر ما لوحظت في ضوء التعليم صندوق التعليم لا يمكنه الإنتظار وفي مشاركتهم في المنتديات الرفيعة المستوى في مناسبات رئيسية حول تعليم اللاجئين. ويتساءل مستجيبون عن كمية ونوعية المساهمات التي يستطيع القطاع الخاص أن يقدمها الى صندوق كهذا، وعن التزاماته على المدى الأطول.

إن أدوار الشركات في تصميم السياسة كان أيضاً هدفاً لنقاش أوسع في شأن شرعية والقطاعات الخاصة ومؤهلاتها لقيادة السياسة الإجتماعية وإملائها في كثير من الأحيان. على سبيل المثال، اقترح نقاد أن يكون قادة أعمال، بينهم بيل غيتس ومارك زوكربرج، ممثلين في صعود «الرأسمالية الخيرية»: «إن الميل الى سلالة جديدة من المانحين للمزاوجة بين الأهداف التجارية والمساعي الخيرية، لجعل العمل الخيري أكثر فعالية لجهة التكلفة، وأكثر تأثيراً وأكثر فائدة مالياً». لا يعتبر القطاع الخاص على نطاق واسع أنه فقط جهة تنموية عالمية مرموقة، بل أيضاً أنه يجسد شكلاً جديداً من أشكال السلطة. وكما وصفه هال ويبرستيك (٢٠٠٢): «في حين أن هذه الجهات الجديدة ليست دولاً ولا تقيم في دولة ما، ولا تعتمد حصراً على الأعمال أو الدعم الصريح للدول في الساحة الدولية، فإنها غالباً ما تنقل و/أو تظهر وكأنها منحت شكلاً من أشكال السلطة الشرعية» (ص ٤). هذا الاتجاه الجديد من «الرأسمالية الخيرية» سمح بنمو سلطة خاصة تقود مسار سياسات وبرامج تمويل التعليم العالمية. ورغم ذلك، يتساءل نقاد عن التأثير الواسع لممثلي الشركات غير المنتخبين في دوائر السياسة العامة، وعن تبوئهم مناصبهم في السلطة فقط بسبب قوتهم الاقتصادية. ويجادلون أن «مشروع الرأسمالية الخيرية لا يختزل بأنه غير ديموقراطي» مما يتيح للجهات الخاصة «الالتفاف على موضوع المساءلة الأساسي باسم الكفاءة».

لا شك في أن التعليم في سياقات الأزمة الإنسانية يحتاج الى موارد كبيرة، ولدى المانحين التقليديين والممولين غير التقليديين من القطاع الخاص دور مهم يضطلعون به في الدعم المالي لتعليم اللاجئين. ومع ذلك، ونظراً الى الإنتقادات للجهات

الخاصة وإمكانات أن تمارس السلطة في السياسة العالمية، من المهم فهم الأدوار التي تتولاها الجهات التجارية في إنشاء مثل هذه السياسات الجديدة والبرامج الواسعة النطاق مثل «التعليم لا يمكنه الإنتظار»، مع تطور الصندوق.

وهناك قلق أخير جاثم بسبب الأهداف الربحية المنحى لبعض الجهات الخاصة، أحياناً مؤطرة الى جانب ادعاء الأهداف الإنسانية. ومع ذلك، فإن الدوافع الربحية المنحى، بنظرنا، في توتر مع الغايات الإنسانية، حيث أن الإفادة المالية من أي أزمة إنسانية يمكن القول إنها استغلالية. دخلت بعض الشركات بشفافية في هذا السياق الهش من أجل انشاء أسواق، وزيادة التعرف على العلامة التجارية، وتوليد علاقات عامة إيجابية، بتصويرها كبيئة اختبار لابنكرات جديدة، وزيادة قناعة الموظف، وبالتالي زيادة الأرباح. عندما تتحقق الفائدة التجارية لدعم تعليم الأطفال اللاجئين، توضع الأزمة في اطار يعتبر «فرصة سوق مثيرة»، أو ما قد يصفه كلاين (٢٠٠٧) بأنه رأسمالية الكارثة.

على رغم أن الدوافع الإنسانية المنحى واضحة في كثير من حالات مشاركة القطاع الخاص في تعليم اللاجئين السوريين، تركز بعض الشركات بشكل رئيسي على «بيت القصيد» (المقابلة الرقم ٩، منظمة غير حكومية، تموز ٢٠١٦، المقابلة الرقم ٥، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦). ومع ذلك، فإن مفهوم «القيمة المشتركة»، حيث يمكن لزيادة الربح أن تعالج في الوقت نفسه التحديات الاجتماعية، فيه حسبما يقال تناقضات كامنة. واقترح النقاد لمعتقدات القيمة المشتركة ومشاركة الجهات التجارية في القضايا الاجتماعية أن «الشركات ربما تميل الى استثمار المزيد من الموارد في تعزيز الانطباع بأن المشاكل المعقدة تحولت الى حالات فوز لكل الأطراف المتأثرة، بينما في الواقع لم تحل مشاكل الظلم المنهجي وربما حتى ازداد فقر أصحاب المصلحة المهتمشين بسبب مشاركة الشركات. فيما يظهر هذا البحث أن لدى القطاع الخاص دور يضطلع به في معالجة تعليم اللاجئين السوريين، فإنه يحض أيضاً الجهات التعليمية على مساءلة أخلاقيات صنع «الفائدة التجارية» للمشاركة و«الاستثمار في الأزمة» (المقابلة الرقم ٧، أعمال تجارية، حزيران ٢٠١٦).

هذا البحث، كان هدفنا تقديم فهم دقيق لموضوع معقد: الأدوار المتعددة الوجه للجهات الخاصة ومشاركتها في التعليم في سياقات الأزمة الإنسانية - وهذا مجال جرى تأطيره تاريخياً باعتباره من مسؤولية القطاع العام. تظهر النتائج التي توصلنا إليها أنه يمكن للشركات والمؤسسات أن تضطلع بدور مهم في دعم تعليم اللاجئين السوريين. خلصنا الى أن القطاع الخاص لديه وينبغي أن يستمر في تقديم مساهمة كبيرة. وفي سياق تقلص المساعدات التنموية للتعليم واقتران ذلك بالعقبات الهائلة التي تواجه اللاجئين والحكومات المضيفة المنهكة أصلاً، هناك حاجة الى خبرات القطاع الخاص وموارده. من خلال مجموعة من المساهمات، من الخدمات والمواد داخل المدرسة الى المناصرة والتمويل عالمياً، ينبغي للقطاع الخاص أن يستمر في المشاركة في دعم تعليم اللاجئين السوريين. ومع ذلك، تسلط دراستنا الضوء على بعض مجالات القلق وعلى محدودية القدرة المفترضة للقطاع الخاص في التفهم والعمل ضمن سياقات انسانية تتطور بسرعة. اتسمت استجابة القطاع الخاص بالتنسيق غير الكافي. وأشارت التدخلات غير المؤطرة، وبخاصة في ما يتعلق بالتكنولوجيا التعليمية، الى مشاركة متسعة وفهم محدود للسياق. وهذه إشكالية ولا سيما أنه لم يجر التشاور مع المعلمين وغيرهم من الجهات التعليمية المحلية. ودافعت تصريحات بثتها وسائل الإعلام لجهات خاصة عن الإندفاع في اتجاه تعليم مدرسي غير تابع للدولة، وهذا ما يجادل البعض أنه يخفف العبء عن الأنظمة العامة، وتالياً يمكن أن يكون له آثار على العدالة والتنوع. وقامت الجهات الخاصة بأدوار رفيعة المستوى كصناع السياسات والمساهمين في التمويل الإنساني العالمي، ولكن مشاركتهم حفزت على التساؤل عن أصالة التزامهم توفير الموارد المجمعة وعن مساءلة صانعي السياسات غير المنتخبين التابعين للشركات. ومثلما عبر مسجبيون، من المهم للغاية فهم دوافع الجهات الخاصة في السياقات الهشة. بينما فصل البعض الغايات الإنسانية، ينظر البعض الآخر الى دعم التعليم في أوضاع النزاع والهشاشة عبر منظور «بيت القصيد»، حيث تتعزز قبضة السوق، يكون ازدياد الوضوح والولاء للعلامة التجارية من الدوافع المركزية جنباً الى جنب مع الدوافع الإنسانية المنحى.

يسلط بحثنا الضوء على توترات الأخلاقية الخفيفة بين الدوافع الإنسانية والنفعية.

ونظراً الى حجم الأزمة، نشدد على أن الاعتماد حصراً على الجهات التقليدية في القطاع العام محدود وغير واقعي. لدى القطاع الخاص دور يضطلع به في دعم تعليم اللاجئين السوريين. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن القطاع الخاص متنوع. وجدنا أن الشركات والمؤسسات تمثل مجموعة واسعة من أنواع مختلفة من الجهات والمشاركات والقدرات والدوافع. من خلال كشف هواجس محددة، حض بحثنا مجتمع التعليم العالمي على أن يسأل عن كيفية تسخير الخبرات والأموال من القطاع الخاص بطريقة منسقة وأخلاقية تراعي مسؤولية الدولة باعتبارها المتحمل الأول لواجب توفير التعليم النوعي وتنظيمه. هذا أمر ملح ولا سيما في إرساء أساس لتغيير منهجي طويل الأجل في خدمة جميع الأطفال. إن الإستجابة للحاجات الهائلة للأطفال السوريين اللاجئين مطلوبة من المجتمع العالمي بأسره، بما في ذلك قطاع الدولة - وخصوصاً الحكومات المانحة المرتفعة الدخل والمتعددة الطرف - بالتعاون مع القطاع غير التابع للدولة - المنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية والشركات والجمعيات الخيرية. يجب أن يكون هذا الجهد منسقاً ومؤطراً ومنصفاً، ومستنداً الى التزام الحقوق التعليمية للاجئين.

http://www.huffingtonpost.com/gordon-brown/humanitarian-aid-syria_b_9195800.html

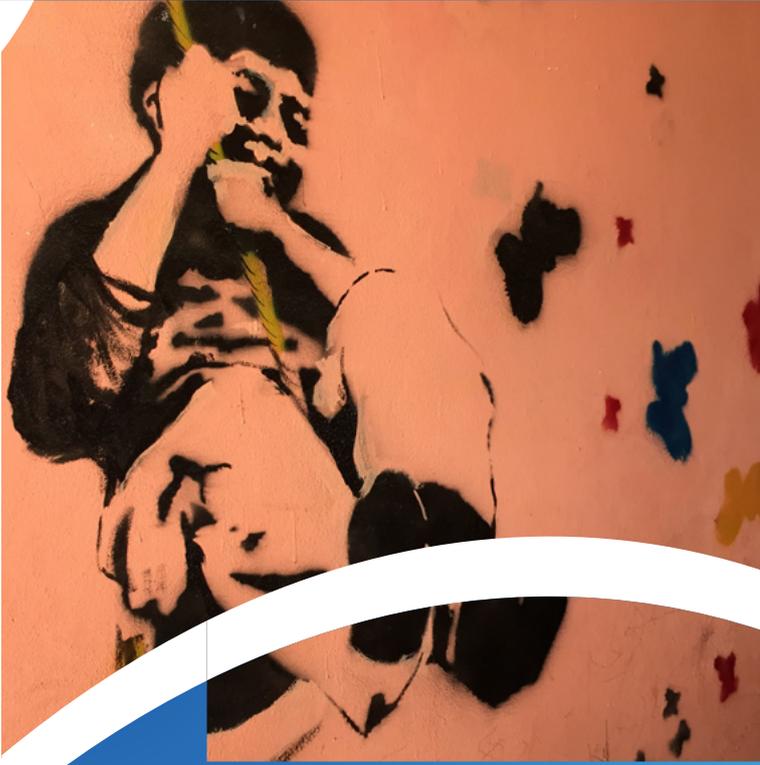
- Crane, A., G. Palazzo, L. Spence, and D. Matten (2014). Contesting the value of “creating shared value” California .153-Management Review. 56(2), 130
- DfID. (2013) Engaging the Low Cost Private Sector in Basic Education: Issues, Challenges and Opportunities: Guidance Note. Accessed February 4, 2016 :from ./<http://r4d.dfid.gov.uk/Output/193795>
- Dixon, P. (2013) International Aid and Private Schools for the Poor. London: Edward Elgar
- Dryden-Peterson, S. (2016) Thinking Big on Syrian Refugee Education. Accessed from: <https://www.brookings.edu/03/02/edu/blog/education-plus-development/2016/thinking-big-on-syrian-refugee-education>
- :ECW. (2016a) Education Cannot Wait. Accessed from [/http://www.educationcannotwait.org](http://www.educationcannotwait.org)
- ECW. (2016b) Education Cannot Wait: The Fund. Accessed :from [/http://www.educationcannotwait.org/the-fund](http://www.educationcannotwait.org/the-fund)
- :Francis, A. (2015). Jordan’s Refugee Crisis. Accessed from [jordan-s-/21/09/http://carnegieendowment.org/2015-refugee-crisis-pub-61338](http://carnegieendowment.org/2015-jordan-s-/21/09/http://carnegieendowment.org/2015-refugee-crisis-pub-61338)
- GBC (2016a) Exploring the Potential of Technology to Deliver Education & Skills to Syrian Refugee Youth. :Accessed from [/http://gbc-education.org/resources/reports-policy-briefs](http://gbc-education.org/resources/reports-policy-briefs)
- Ackerman, X. (2015) The refugee crisis in Europe: Bridging the education gap for Syrians in Turkey. Accessed from: <http://www.brookings.edu/blogs/education-plus-30-refugee-crisis-europe-/11/development/posts/2015-education-gap-ackerman>
- Al Rifai, D. (2015) Most Syrian refugee children not in :school in Turkey. Accessed from [http://www.aljazeera.com/news/2015-school-turkey-151109101947670.html](http://www.aljazeera.com/news/2015-syrian-refugees-/11/http://www.aljazeera.com/news/2015-school-turkey-151109101947670.html)
- A World at School (2016) Private sector commits \$75 million to educate one million Syrian children. Accessed from: <http://www.aworldatschool.org/news/entry/Private-sector-commits-75-million-to-educate-million-Syrian-children-2516>
- Benton, M. and A. Glennie (2016) Digital Humanitarianism: How Tech Entrepreneurs are Supporting :Refugee Integration. Accessed from <http://www.migrationpolicy.org/research/digital-humanitarianism-how-tech-entrepreneurs-are-supporting-refugee-integration>
- Bhanji, Z. (2016) The business case for philanthropy, profits, and policy making in education. In K. Mundy, A. Green, R. Lingard and A. Verger (eds) The Handbook of Global Education Policy West Sussex, UK: Wiley-Blackwell
- Birn, A. (2014) Philanthrocaptialism, past and present: The Rockefeller Foundation, the Gates Foundation, and the setting(s) of the international/global health agenda. .27-Hypothesis. 12(1), 1
- Brown, G (2016) To Really Help Syria, We Should Start with a Bold New Humanitarian Vision Like This. Accessed :from

- Syrian Crisis. New York: INEE. Accessed from: http://s3.amazonaws.com/inee-assets/resources/Mapping_the_Education_Response_to_the_Syrian_Crisis_FINAL.pdf
- INEE & Jordan Education Sector Working Group [JESWG]. (2015) Jordan Minimum Standards for Education in Emergencies. New York & Amman: INEE & JESWG. Accessed from: [http://toolkit.ineesite.org/resources/ineecms/uploads/1154/INEE-English_18_June__2015_9_\(online\)_1.pdf](http://toolkit.ineesite.org/resources/ineecms/uploads/1154/INEE-English_18_June__2015_9_(online)_1.pdf)
- Klein, N. (2007) *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York: Metropolitan Books
- Lebanon Ministry of Education and Higher Education (MEHE). (2014). *Reaching All Children with Education in Lebanon (RACE)*. Beirut: MEHE. Accessed from: <http://www.mehe.gov.lb/uploads/file/2015/Feb2015/Projects/RACEfinalEnglish2.pdf>
- McGoey, L. (2012). Philanthrocapitalism and its critics. *199-Poetics*. (40), 185
- Menashy, F. (2016) Understanding the roles of non-state actors in global governance: Evidence from the Global Partnership for Education. *The Journal of Education*. 118-Policy. 31(1), 98
- Menashy, F. & Dryden-Peterson, S. (2015) The Global Partnership for Education's evolving support to fragile and conflict-affected states. *The International Journal of Educational Development*. 44, 94-82
- Microsoft (2016) *Technology Delivers Hope to Refugees*. Accessed from <http://blogs.microsoft.com/on-the-issues/2016/technology-delivers-hope-to-refugees/#7iSl6J57cxbvePe7.99>
- GBC (2016b) *Global Business Coalition for Education: Mission*. Accessed from <http://gbc-education.org/mission>
- GBC (2016c) *Private Sector Commits \$75 Million through Partnership to Educate Syrian Children*. Accessed from <http://gbc-education.org/syria-donors-conference-coalition>
- Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights (2016) *Education privatisation in Liberia*: <http://globalinitiative-escr.org/advocacy/privatization-in-education-research-initiative/education-privatisation-in-liberia>
- Hall, R. and T. Biersteker. (2002) The emergence of private authority in the international system. In R. Hall. and T. Biersteker (Eds) *The Emergence of Private Authority in Global Governance*. Cambridge: Cambridge University Press
- Härmä, J. (2011) Low cost private schooling in India: Is it pro poor and equitable? *International Journal of Educational Development* (31), 56-350
- Human Rights Watch (2016) "We're Afraid for their Future": Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan. Accessed from <https://www.hrw.org/report/2016/future/barriers-education-syrian-refugee-children-jordan>
- IKEA Foundation (2016) *Shining a Light on Refugee Camps*. Accessed from <https://www.ikeafoundation.org/stories/shining-light-refugee-camps>
- INEE. (2014) *Mapping the Education Response to the*

- Action for Private Sector Engagement on the Global Refugee Crisis. Accessed from: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/03/30/white-house-launches-call-action-private-sector-engagement>
- WHS. (2016) Connecting Business: Special Session. Accessed from: http://whsturkey.org/Contents/Upload/20Connecting%20Businesses_isuem45t.rjt.pdf%SS%2012
- Zakharia, Z. (2013) Schooling for youth and community empowerment and resilience during and after violent conflict. In Matsumoto, M. (Ed.), Education and disadvantaged children and young people. Continuum
- Zakharia, Z./INEE & Lebanon Education Working Group [LEWG]. (2014) Lebanon Minimum Standards for Education in Emergencies. New York & Beirut: INEE and Lebanon Education Working Group. Accessed from: http://toolkit.ineesite.org/toolkit/INEEcms/uploads/1154/Lebanon_MS_for_Education_v1.0_LowRes.pdf
- Zakharia, Z. (2016) Peace education and peacebuilding across the conflict continuum: Insights from Lebanon. In M. Bajaj & M. Hantzopoulos (Eds), Peace education: Bloomsbury .(87-International perspectives (pp. 71-87). Academic
- /aid-to-education-has-again-gone-down/25/04/com/2016
- Education Strategy. Geneva: 2016-UNHCR. (2012) 2012 UNHCR. Accessed from: <http://www.unhcr.org/en-us/protection/operations/5149ba349/unhcr-education-2016-strategy-2012.html>
- UNHCR. (2015) 2015 UNHCR country operations profile: Lebanon. Accessed from: <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html>
- UNHCR. (2016a) 3RP Regional Refugee and Resilience in Response to the Syria Crisis: Regional 2018-Plan 2017 Strategic Overview. Accessed from: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>
- UNHCR. (2016b) Missing Out: Refugee Education in Syria. Crisis. New York: UNHCR
- UNICEF. (2015) Access to Education for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan Host Communities. New York: UNICEF
- Verger, A., C. Fontdevila, A. Zancajo. (2016) The Privatization of Education: A Political Economy of Global Education Reform. New York: Teachers College Press
- Watkins, K. (2016) No Lost Generation: Holding to the Promise of Education for All Syrian Refugees. Accessed from: <http://theirworld.org/resources/detail/no-lost-generation-holding-to-the-promise-of-education-for-all-syrian-refugees>
- WEF. (2016) A new plan to help Syria's child refugees. Accessed from: <http://www.weforum.org/agenda/2016/01/hope-for-syria-s-child-refugees>
- White House. (2016) White House Launches a Call to

ملحق: وصف أنواع المشاركة

نوع المشاركة	الوصف
تمويل	ممول على مستوى عالمي لنظام المدرسة ومنظمات التعليم المحلية
التكنولوجيا	موارد الكترونية، أجهزة تعلم الكتروني، موارد تستند الى الكلاود والواي فاي، وأجهزة/برمجيات للتعليم
التنمية المهنية	تطوير مهني، وتدريب، وتنمية قدرات، للمعلمين المحليين، والإداريين، وزارة التربية
بناء المدارس	"تشديد مبان مدرسية، وبنية تحتية، ومدارس "الخيام
لوازم المدارس	مواد مدرسية، وقرطاسية، وتوفير كتب مدرسية، وزي مدرسي، وأثاث، "و" عدة مدرسية
برامج الوصول	نشاطات متعلقة بزيادة وصول اللاجئين الى التعليم النظامي أو غير النظامي، السماح بالدخول الى الأنظمة المدرسية
تعليم وتدريب مهني وتقني	تعليم وتدريب مهني وتقني
مناهج	تطوير المواد التعليمية أو المحتوى/النشاطات لتدريس المواضيع الأساسية، واللغات، والسلام وحقوق الإنسان، والمواطنة/المشاركة... المدنية، الخ
تغطية الرسوم	مساعدة الأسر، وقسائم، ودفعات رسوم المدرسة للتلاميذ
التواصل مع المجتمع المحلي	التواصل مع الأهل، وتعليم الأهل، وتنقيف الوالدين، وخدمات الإلتحاق بالمدرسة
الجنس	المساواة الجنسانية في التعليم، تعليم/تمكين الفتيات
المناصرة	المناصرة العالمية أو الإقليمية أو المحلية للاجئين وتعليم اللاجئين
البرامج الغذائية	برامج التغذية المدرسية، الغذاء، الفطور، بعد المدرسة
المراقبة والتقييم	جمع البيانات، وتحليلها، ورصد البرامج لتحسين المدرسة/النظام
البرامج غير النظامية	برامج خارج نظام التعليم الرسمي، برامج تسريع. عمليات دعم التعليم المدرسي خارج المدرسة، تعليم يقدمه القطاع الخاص
الصحة	دعم ذات الصلة بالصحة داخل المدارس أو برامج تعليمية
البحث	بحث وتطوير
إضافة الى المناهج	موسيقى، وفنون، ورياضة
الطفولة المبكرة	ما قبل الروضة أو حتى أبكر
المدارس الآمنة	مساحات صديقة للأطفال "مساحات آمنة"، سلامة، يمكن أن تشمل "البناء الآمن للمدارس، بما يكفل أن تكون المدارس "مناطق آمنة" (أي لا... عنف فيها)، ومكافحة التنمر، الخ
العاطفي - الإجتماعي	دعم اجتماعي - عاطفي، وعلاج ما بعد الصدمة



الإستثمار في الأزمة:

مشاركة القطاع الخاص
في تعليم اللاجئين السوريين

فرانسين ميناشي وزينة زخريا
جامعة بوسطن



الدولية للتربية

Head Office

5, Bd du Roi Albert II
1210 Brussels, Belgium
Tel 11 06 224 2 32+
headoffice@ei-ie.org

www.ei-ie.org
#Unite4ed